المسؤولية المدنية لمشغلي محرّكات البحث على شبكة الإنترنت

دراسة مقارنة

الدكتورة/ أروى محمد تقوى(*)

ملخص:

تُعد محرِّكات البحث من أهم التقنيات الضرورية للاستفادة من المعلومات والخدمات المتوفرة على شبكة الإنترنت، والتي لا يمكن تصور استخدام الشبكة دونها، لا سيما وأنَّها متاحة للمستخدِمين مجاناً.

وكما هو الحال في جميع تطبيقات الإنترنت وخدماتها، قد يُساء استخدام هذه المحرِّكات لارتكاب أفعال غير مشروعة، من صورها التعدي على حقوق المؤلف، والتعدي على العلامة التجارية، والتشهير.

ويتناول هذا البحث دراسة المسؤولية المدنية لمشغلي محرِّكات البحث عن هذه الأفعال، وذلك من خلال عرض الاتجاهات التشريعية المختلفة بشأنها.

ويمكننا ملاحظة اتجاهين في هذا المجال، ففي بعض الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية، تمّ وضع قواعد خاصة تتعلق بهذه المسألة، وهي تتجه - في الغالب - إلى توفير حماية لمشغلي محرِّكات البحث من المسؤولية إذا ما تحققت شروط معينة، بينما اكتفت دول أخرى، مثل فرنسا، بتطبيق القواعد العامة للمسؤولية في هذا الصدد.

ولبحث الموضوع تفصيلاً تمَّ تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين:

المطلب الأول: قواعد مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في الدول التي تبنت قواعد خاصة.

المطلب الثاني: قواعد مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في الدول التي لم تتبنَ قواعد خاصة.

المقدمة

تشكل شبكة الإنترنت تحديات كبيرة للعالم القانوني، بشكل يومي، وتجعل هذه التحديات كلاً من المحامين والشركات والمحاكم يواجهون صعوبة في تكييف المبادئ والنظريات القانونية مع بيئة تتصف بأنَّها سريعة التغيير والتطور(١).

(*) قسم القانون الخاص – كلية الحقوق – جامعة دمشق – الجمهورية العربية السورية.

(١) Lauren Troxclair, Search Engines and Internet Advertisers: Just One Click Away from Trademark Infringement?, 62 Washington and Lee Law Review (WASH. & LEE L. REV) 1365 (2005), p. 1367, available at: http://law2.wlu.edu/deptimages/Law%20Review/62-3Troxclair.pdf 9/3/2018.

وعلى الرغم من تنوع طرق الوصول إلى المعلومات على شبكة الإنترنت، إلا أنَّ حوالي ٨٥ ٪ من المستفيدين من الشبكة يصلون إلى تلك المعلومات من خلال محرِّكات البحث (Search Engines). وقد أوضحت دراسة أعدّها معهد ستانفورد للدراسات الكمية أنَّ البحث عن المعلومات واستعادتها يأتي في المرتبة الثانية من حيث الخدمات المستخدمة - بكثافة - على شبكة الإنترنت، بينما يأتي البريد الإلكتروني في المرتبة الأولى[٢].

وعملياً يُعدّ محرِّك البحث[٣]، جوجل (Google)[٤]، من أبرز شركات الإنترنت؛ فقد برز عام ٢٠٠٠ كشركة رائدة في قطاع محرِّكات البحث، وحدَّد هدفه بأن يكون محرِّك البحث الأمثل[٥]. حيث تشير الإحصائيات إلى أنَّ جوجل هو أكثر محرِّكات البحث تغطيةً لصفحات المعلومات على المستوى العالمي، وأنَّ قاعدة بياناته تُعد أكبر قاعدة بيانات ضمن قائمة محرِّكات البحث العالمية[٦]. وإذا أردنا الحديث بلغة الأرقام فقد أشارت إحدى

(٢) د.خالد عبد الفتاح محمد، تحليل وفرز النتائج في محرِّكات بحث الشبكة العنكبوتية، مؤتمر محرِّكات البحث على الإنترنت (نحو جيل جديد لمحرِّكات البحث العربية)، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، ٦ - ١٠ فبراير (شباط) ٢٠٠٥، ص ٥، متوفر بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ على:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024178.pdf.

(٣) ذكر البعض أنَّ أول محرّك بحث هو Archie الذي أطلقه السيد Alan Emtage الطالب في جامعة McGill في مونتريال، عام ١٩٩٠، وهو عبارة عن أداة لفهرسة بروتوكول نقل الملف (File Transfer Protocol - FTP)، من خلال قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن أسماء الملفات، كطريقة تستخدم لتخزين الملفات على الشبكة واسترجاعها. انظر:
Gönenç Gürkaynak, İlay Yılmaz, Derya Durlu, Understanding Search Engines: A Legal Perspective on Liability in the Internet Law Vista", p. 2, available at: http://www.elig.com/docs/Understanding_Search_Engines__A_Legal_Perspective_on_Liability_in_the_Internet_Law_Vista.pdf 13/5/2016.

(٤) في عام ٢٠١٢ أضاف مجمع اللغة في السويد كلمة (ungoogleable) إلى القائمة السنوية للكلمات السويدية التي لا توجد في القاموس السويدي، ولكنها أصبحت جزءاً من اللغة الشائعة. وتعني هذه الكلمة الشيء الذي لا يمكن إيجاده على أي من محرِّكات البحث. إلا أنَّ جوجل طالب بتعديل التعريف ليشير إلى محركه على وجه الخصوص، باعتبار أنَّ جوجل تعد علامة تجارية لشركة Google Inc. . وقد أعلن المجمع أنَّه لن يضمّن هذه الكلمة في قائمته النهائية. انظر:
Amanda Scardamaglia, Keywords, Trademarks, and Search Engine Liability, Society of the Query Reader, p. 164, available at: http://networkcultures.org/query/wp-content/uploads/sites/4/2014/06/12.Amanda_Scardamaglia.pdf 12/1/2017.

(٥) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 3.

(٦) د. أمجد عبد الهادي الجوهري، تغطية مصادر المعلومات العربية في محرِّكات البحث على شبكة الإنترنت، مؤتمر محرِّكات البحث على الإنترنت (نحو جيل جديد لمحرِّكات البحث العربية)، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، ٦ - ١٠ فبراير (شباط) ٢٠٠٥، ص ١٠، متوفر بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ على:
http://unpan1.un.org/intradoc/http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024173.pdf.

الدراسات إلى أنَّ جوجل وأمريكا أون لاين (America Online - AOL) يتشاركان معاً في حصة تبلغ (٥٥) ٪ في سوق محرِّكات البحث[٧].

وإذا كانت مُحرّكات البحث تمثل البوابة التي يطل منها المستخدم على كلِّ ما يجري على شبكة الإنترنت، بل ويمتد الأمر ليشمل البحث عن تفاصيل خاصّة به[٨]، فإنَّ الأمر يتطلب الأمر منا تحديد مفهوم محرِّكات البحث، بما يفي بأغراض الدراسة، ودون الدخول في تفاصيل فنية معقدة.

أولاً - تعريف محرِّكات البحث:

أورد البعض تعريفاً مجملاً لمحرِّكات البحث حين عرَّفها بأنَّها: «تقنية تساعد الباحث أو المستهلك في تفاعله مع التدفق المعلوماتي عبر الإنترنت»[٩].

وأبرز ما في هذا التعريف أنَّه واضح في الدلالة على أنّ محرِّك البحث تقنية لا غنى للباحث أو المستهلك عنها؛ للتفاعل مع الكم الهائل من المعلومات على شبكة الإنترنت، حين استخدم عبارة «التدفق المعلوماتي». إلا أنَّه بالمقابل لم يبين أو يوضح آلية عمل محرِّك البحث[١٠].

---

(٧) Lauren Troxclair, Search Engines and Internet Advertisers, Op. Cit., p. 1369.

(٨) Michael L. Smith, Search Engine Liability for Autocompleted Defamation: Combating The Power of Suggestion, Journal of Law, Technology & Policy [Vol. 2013, p. 316, available at: http://illinoisjltp.com/journal/wp-content/uploads/2013/12/Smith.pdf 22/1/2016.

(٩) د. عمر يونس محمد، الطبيعة القانونية لمحرِّك البحث عبر الإنترنت، مؤتمر محرِّكات البحث على الإنترنت (نحو جيل جديد لمحرِّكات البحث العربية)، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية ٦ - ٨ فبراير (شباط) ٢٠٠٥، ص ٥، متوفر على: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024178.pdf

(١٠) ذكر البعض «تزوِّد محرِّكات البحث - مثل جوجل - مستخدمي الإنترنت بوسائل لتحديد مواقع الويب، وذلك اعتماداً على استعلامات البحث التي يكتبها المستخدمون في المحرِّكات، حيث يدخل المستخدم نصاً، ومن ثمّ يضغط على زر الإدخال (Enter) على لوحة مفاتيح الحاسوب، أو يستخدم الفأرة للنقر على زر بحث (Search) في محرِّك البحث، حيث تنشئ له قائمة بالنتائج». انظر: Michael L. Smith, Search Engine Liability for Autocompleted Defamation, Op. Cit., p. 316.

محرِّكات البحث هي: «أدوات تعتمد في الأساس على التجميع والتكشيف الآلي لصفحات المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت». د. أمجد عبد الهادي الجوهري، تغطية مصادر المعلومات العربية في محرِّكات البحث على شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٦. محرك البحث عبارة عن: «برنامج تقني يقوم بالبحث في الوثائق المختلفة التي تحتوي على كلمات محدَّدة من قبل الباحث؛ حيث يقوم باستردادها في شكل قائمة حيثما وجدت الكلمات المذكورة. حيث يقوم بعمله بطريق البرمجة المتعددة: منها إرسال طلب الباحث عبر قاعدة بياناته، في هيئة تراسل عنكبوتي، بقصد جلب أكبر =

وعلى الصعيد القضائي تناول القانون القضائي الخاص بمحرِّكات البحث - في المقام الأول - تعريف محرِّكات البحث؛ تمييزاً لها عن شركات الإنترنت الأخرى. فقد حدَّدت المحكمة في قضية ACLU v. Reno عام ١٩٩٦، وظيفة محرِّكات البحث على الويب، وبيّنت أهميتها؛ عندما عرّفتها بأنَّها خدمات «تسمح للمستخدمين بالبحث عن صفحات الويب؛ التي تحتوي على فئات معينة من المعلومات، وتزوِّدهم بقائمة من الروابط لمواقع الويب ذات الصلة»(١١).

ويبدو من التعريف المذكور أنَّ دور محرِّكات البحث لا يقتصر على البحث عن المعلومات؛ بل تقوم أيضاً بتزويد المستخدم بروابط للمواقع التي تحتوي على المعلومات، وهو ما يفيد دورها في توفير إمكانية الحصول على المعلومات أو الوصول إليها، إضافة إلى دورها في البحث عنها بالمرتبة الأولى.

كما لاحظت بعض التطبيقات القضائية الأمريكية - في وقت مبكر - أوجه اختلاف إضافية بين محرِّكات البحث وغيرها من شركات الإنترنت؛ ففي قضية Lockheed Martin Corp. v. Network Solutions, Inc. عام ١٩٩٧، وهي قضية تعدٍ على علامة تجارية رفعتها شركة ضد مسجل أسماء نطاق، قرَّرت المحكمة أنَّ البحث بواسطة الكلمات المفتاحية غالباً ما يسفر عن آلاف مواقع الويب الممكنة(١٢).

وهو ما يؤكد ما سبق ذكره من بيان وظيفة محرِّك البحث في البحث عن المعلومات، والوصول إليها.

ثانياً - الإشكالات القانونية التي أفرزها عمل محرِّكات البحث:

لا شك أنَّ هناك الكثير من الإشكالات القانونية التي يمكن إثارتها بشأن محرِّكات البحث على شبكة الإنترنت، وعرضها للدراسة(١٣).

= قدر ممكن من الوثائق، وبرنامج آخر يقوم بفهرسة تلك الوثائق؛ عن طريق قراءتها وتهيئتها للباحث في شكل قائمة، في الوقت الذي يقوم فيه العاملون لدى محرِّك البحث المذكور بتسجيلها في قاعدة بياناته». د. عمر يونس محمد، الطبيعة القانونية لمحرِّك البحث عبر الإنترنت، مرجع سابق، ص ٥.

(١١) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 4.

(١٢) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 4.

(١٣) ذكر البعض «تثير محرِّكات البحث مسألة جدية في إطار دراسات قانون الإنترنت Cyber Law تتعلق بأهمية تحديد موضعها في دراساته وبالتالي تعريفها وأنواعها ونطاقها الذي يسمح به القانون فيما يكون حداً لمشروعية عملها من عدمه». د.عمر يونس محمد، الطبيعة القانونية لمحرك البحث عبر الإنترنت، مرجع سابق، ص ٥.

فقد أفرزت القدرة المتنامية لمشغلي محرِّكات البحث على التحكم بالوصول إلى المعلومات إشكالات قانونية جديدة؛ تتناول حماية البيانات، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، وحماية المستهلك، وقانون المنافسة، وحرّية التعبير(١٤).

ومن أبرزها ممَّا يتعلق بموضوع البحث عدم ملاءمة النصوص التشريعية الحالية لتنظيم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - إشكالية تطبيق قانون حقوق المؤلف على مشغلي محرِّكات البحث:

على الرغم من أنَّ محرِّكات البحث قد وسعت خدماتها ونشاطاتها على الشبكة بشكل سريع، إلا أنَّ قانون حقوق المؤلف قد فشل من جانبه إلى حدٍ كبير في الاستجابة - على نحو كافٍ - لهذه التطورات التكنولوجية. وتمثلت النتيجة في تطبيق قوانين حقوق المؤلف التي تُعدّ جامدة على هذه الأنواع من النشاطات التي تتمّ على الشبكة، والتي لم تكن متوقعة عند صياغة النصوص التشريعية الأصلية، مما تسبّب في حالة من الغموض وعدم اليقين(١٥).

على سبيل المثال تمَّ التساؤل هل يتحمّل مشغل محرّك البحث للمسؤولية عن التعدي على حقوق المؤلف عندما يقوم بالبحث في الويب، والفهرسة، والتخزين المؤقت، وعمل نسخ مصغرة من الأعمال البصرية المتاحة للعموم(١٦).

وعلى الصعيد العملي لا تزال هناك حالة من عدم اليقين في العديد من السلطات القضائية في جميع أنحاء العالم، حول إمكانية مساءلة مشغلي محرِّكات البحث عن التعدي على حقوق المؤلف. وخصوصاً النصوص المتعلقة بالتخزين المؤقت (المخبأة) للمواد المخزنة. وممَّا يزيد من حالة عدم اليقين المشار إليها الافتقار إلى سوابق قضائية واضحة فيما يتعلق بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث عن التعدي على حقوق المؤلف(١٧).

(١٤) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 1.

(١٥) Prof. Brian Fitzgerald, Damien O'Brien and Dr Anne Fitzgerald, Search Engines Liability for Copyright Infringement, p. 1, available at: http://eprints.qut.edu.au/7883/1/7883.pdf 15/5/2016.

(١٦) Barry Sookman, Google's search service exonerated from copyright liability by a French court (January 31st, 2011), available at: http://www.barrysookman.com/2011/01/31/google%E2%80%99s-search-service-exonerated-from-copyright-liability-by-a-french-court/ 19/3/2018.

(١٧) Pro. Brian Fitzgerald & Others, Search Engines Liability for Copyright Infringement, Op. Cit., p.14.

٢ - إشكالية تطبيق القوانين الخاصة بمسؤولية مزوِّدي خدمات الإنترنت على مشغلي محرِّكات البحث:

لا شك أنَّ محرِّكات البحث تعمل على شبكة الإنترنت، ومن ثمَّ فإنَّ قوانين الإنترنت الخاصة بمزوِّدي خدمات الإنترنت الآخرين، كمزوِّدي المحتوى، ومزوِّدي خدمة الاستضافة على الشبكة، ومشغلي الأعمال التجارية على الشبكة، يمكن أن تثير إشكالاً في حال تطبيقها على مشغلي محرِّكات البحث. فمحرِّكات البحث تختلف عن تلك الأعمال، سواء أكان من حيث الهدف أم من الناحية التقنية؛ الأمر الذي يتطلب من المشرعين والمحاكم أن يعالجوا القضايا القانونية المتعلقة بمحرِّكات البحث من وجهة نظر مختلفة(١٨).

ونحن من جانبنا نؤيد ما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه، ونرى أنَّ التشريعات الخاصة بمسؤولية مزوِّدي الخدمات على الشبكة قد تصلح في بعض جوانبها للتطبيق على محرِّكات البحث، كما هو الحال بالنسبة لموضوع التخزين المؤقت للمحتوى، ولكنَّها لا تغطي جميع جوانب النشاطات التي تقوم بها محرِّكات البحث، ومن ثمَّ فإنَّه من الأفضل وضع نصوص خاصة بمسؤولية هذه الأخيرة، وبما ينسجم مع طبيعتها التقنية.

٣ - إشكالية تطبيق قانون العلامات التجارية على مشغلي محرِّكات البحث:

تقدَّم مالكو العلامات التجارية بدعاوى قضائية عديدة ضد الشركات المالكة لمحرِّكات البحث، واختلف الاجتهاد القضائي باختلاف المحاكم. وتكمن المشكلة في كون قوانين العلامات التجارية قد وضعت في وقت لم تكن فيه شبكة الإنترنت معروفة وواسعة الانتشار بعد، ولم تكن الممارسات التي تقوم بها محرِّكات البحث مبتدعة، فلم تقدِّم هذه القوانين حلولاً عملية وصريحة لهذه المشكلة(١٩).

وتتناول هذا الدراسة المسؤولية المدنية لمشغلي محرِّكات البحث على شبكة الإنترنت، مع الاستفادة من بعض التطبيقات القضائية التي تناولت هذه المسؤولية، في عدد من الدول، في سبيل الوصول إلى تحديد القواعد التي تنظم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث على شبكة الإنترنت، من الناحيتين النظرية والعملية.

(١٨) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 2.

(١٩) عدنان غسان برانبو، أبحاث في القانون وتقنية المعلومات (دراسات لا غنى عنها من أجل ترسيخ دور المعلوماتية في تطوير المجتمع ونمو اقتصاده)، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٢٨٠.

وقد تمَّ تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين:

المطلب الأول: قواعد مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في الدول التي تبنت قواعد خاصة.

المطلب الثاني: قواعد مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في الدول التي لم تتبنَ قواعد خاصة.

المطلب الأول
قواعد مسؤولية مشغلي محرِّك البحث في الدول التي تبنت قواعد خاصة

قامت بعض الدول، وفي مقدِّمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بسنِّ قواعد خاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، نتناول دراستها في هذا المطلب، وفقاً لفرعين اثنين:

الفرع الأول
القواعد الخاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في الولايات المتحدة الأمريكية

لم تتبنَ الولايات المتحدة تشريعاً موحداً لتنظيم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، وإنَّما أوردت نصوصاً متفرقة في هذا الشأن في عدد من التشريعات، وذلك تبعاً لنوع المحتوى الذي أثيرت المسؤولية بصدده. هل هو حقوق الطبع؟ أم الحق في الخصوصية؟ أم العلامة التجارية؟

أولاً - قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية الأمريكي (DMCA):

لقد غيّرت شبكة الإنترنت الطريقة التي يتمّ من خلالها نشر المعلومات. وخلال السنوات الأخيرة كانت هناك قضايا تقرّرت فيها مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث عن التعدي على حقوق الطبع. إلا أنَّه يُعد من أصعب المهام النجاح في مثل هذه الدعاوى ضد وسائل الدفاع المتوفرة لهم، التي لا تزال تشكل تحدياً صريحاً لمالكي حقوق الطبع[٢٠].

وعلاوةً على ذلك فقد أضاف العنوان الثاني من قانون حقوق الطبع في الألفية

(٢٠) Copyright Infringement And Search Engines, (March 14, 2011), available at: http://legalonline.blogspot.com/2011/03/copyright-infringement-and-search.html 11/3/2018

الرقمية (DMCA) القسم (٥١٢) إلى قانون حقوق الطبع، لينشئ بذلك أربعة قيود جديدة للمسؤولية عن التعدي على حقوق الطبع من قبل مزوِّدي خدمة الإنترنت. وهذه القيود تستند على أربعة تصنيفات لنشاطات يمارسها مزوِّد الخدمة، وهي[٢١]:

١ - الاتصالات العابرة.

٢ - نظام التخزين المؤقت (المخبأة).

٣ - تخزين المعلومات على أنظمة وشبكات بناءً على توجيه المستخدم.

٤ - أدوات تحديد موقع المعلومات.

ونكتفي في هذه الدراسة بعرض اثنين من النشاطات المذكورة أعلاه هما: التخزين المؤقت (المخبأة)، وأدوات تحديد موقع المعلومات على الشبكة، لتعلقهما بموضوع دراستنا من ناحية، وورد تطبيقات قضائية بشأنهما من ناحية أخرى.

١ - التخزين المؤقت أو (المخبأة) - Cache:

يحدّ القسم ٥١٢ (ب) من قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية مسؤولية مزوِّد الخدمة عن ممارسته المتمثلة في الاحتفاظ بنسخ، لمدة زمنية محدودة، لمواد تمّت إتاحتها على الخط (Online)، من قبل شخص آخر غير المزوِّد، ومن ثمَّ نقلها لأحد المشتركين بناءً على توجيهه[٢٢].

وقد عرَّف القانون نفسه مزوِّد الخدمة تعريفاً واسعاً[٢٣]، بأنَّه: «مزوِّد الخدمات المباشرة أو الوصول إلى الشبكة، أو القائم على تشغيل وسائط تختص بذلك، ويشمل ذلك الكيان الوارد وصفه في الفقرة السابقة»[٢٤].

واستناداً إلى التعريف الواسع فإنَّ أيّ مزوِّد أو مشغِّل للخدمات عبر الإنترنت يمكن - نظرياً - وصفه بأنَّه مزوِّد خدمة على الإنترنت. وعموماً ينبغي لمنح وصف مزوِّد الخدمة بموجب قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية بالإضافة إلى ما سبق:

(٢١) The Digital Millennium Copyright Act, U.S. Copyright Office Summary, December 1998, p. 8, available at: https://www.copyright.gov/legislation/dmca.pdf 11/1/2017.

(٢٢) The Digital Millennium Copyright Act, Op. Cit., p. 10.

(٢٣) Béatrice Martinet Farano, Internet Intermediaries' Liability for Copyright and Trademark Infringement: Reconciling the EU and U.S. Approaches, Transatlantic Technology Law Forum (TTLF) Working Papers No. 14, 2012, p. 11 – 12, available at: http://www.law.stanford.edu/sites/default/files/publication/300252/doc/slspublic/farano_wp14-4.pdf.

(٢٤) 17 U.S.C. § 512(k)(1)(B) « a provider of online services or network access, or the operator of facilities therefor, and includes an entity described in subparagraph (A)».

أ) أن يكون الموصوف وسيطاً، أي أن يقع بين طرفين أو أكثر، على سبيل المثال منشئ المحتوى ومستخدم الإنترنت.

ب) ألا يكون هو مصدر ابتكار المحتوى محل النزاع أو نشره.

وبموجب التعريف الواسع لمزوِّدي خدمات الإنترنت فإنَّه يشمل محرِّكات البحث[٢٥].

وقد تأكد ذلك في التطبيقات القضائية، فقد ادّعى المدعي Blake Field في قضية Blake A. Field V. Google Inc[٢٦]، بأنَّ محرِّك البحث سمح لمستخدمي الإنترنت بالوصول إلى نسخ من (٥١) عملاً من أعماله المحمية المخزنة. إلا أنَّ المحكمة قرَّرت أنَّ محرِّك البحث لم يرتكبْ تعدياً مباشراً؛ لأنّ المستخدم كان هو من أنشأ النسخ من العمل المحمي وليس محرِّك البحث، والمخبأة التي عرضها الأخير كانت مجرد عملية آلية (automated process) وعملاً غير إرادي (non-volitional). ووجدت المحكمة أنَّ محرِّك البحث يستحق الحماية بموجب نص «الملاذ الآمن» الوارد في القسم ٥١٢ (ب) من قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية، الذي ينص على أنَّ مزوِّد الخدمة لا يتحمل المسؤولية عن التعدي على حقوق الطبع بسبب التخزين «الوسيط والمؤقت» للمادة، على نظام يشغله مزوِّد الخدمة أو يسيطر عليه، بتوفر شروط معينة[٢٧]. كما رأت المحكمة أنَّ التخزين لمدة (١٤ - ٢٠) يوماً يُعد تخزيناً «مؤقتاً ووسيطاً» بالمعنى المقصود في قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية[٢٨].

وفي تطبيقات قضائية أخرى أشارت المحاكم إلى ارتفاع التكاليف المادية التي يمكن أن يتحمّلها محرِّك البحث في حال تمّ تكليفه بتصفية نتائج البحث لإزالة المواد التي تتمتع بحماية حقوق المؤلف، وهذا ينعكس بدوره على عمل محرِّك البحث، الذي يمثل حاجة اجتماعية لمستخدمي شبكة الإنترنت.

ففي قضية Perfect10 V. Amazon.com، ذكرت المحكمة في قرارها «لدى محرِّكات البحث مستودعات ضخمة للمعلومات، وإنّ تكلفة تصفية نتائج البحث بغية إزالة المواد المحمية، وعلى الرغم من أنَّها تكون منخفضة في حالة فردية، إلا أنّه يمكن أن يكون لها تأثيرها النهائي الذي يعرقل سلامة محرِّك البحث نفسه»[٢٩].

(٢٥) Béatrice Martinet Farano, Internet Intermediaries' Liability, Op. Cit., p. 12.

(٢٦) Copyright Infringement And Search Engines, Op. Cit.

(٢٧) "A service provider shall not be liable for monetary relief, or, except as provided in subsection (j), for injunctive or other equitable relief, for infringement of copyright by reason of the intermediate and temporary storage of material on a system or network controlled or operated by or for the service provider".

(٢٨) Copyright Infringement And Search Engines, Op. Cit.

(٢٩) No. 07 Civ. 2103, No. 07 Civ. 3582 (S.D.N.Y. June 23, 2010). Copyright Infringement And Search Engines, Op. Cit.

٢ - أدوات تحديد موقع المعلومات:

تضمّن القسم ٥١٢ (د) من قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية، المتعلق بالارتباطات التشعبية والأدلة على الشبكة ومحرّكات البحث وما شابهها[٣٠]، حكماً خاصاً بأدوات تحديد موقع المعلومات، يقضي بأنَّ مزوِّد الخدمة لا يتحمّل المسؤولية عن التعدي على حقوق الطبع بسبب قيامه بإحالة المستخدمين، أو ربطهم بموقع على الشبكة، يحتوي على مواد أو نشاط يشكل تعدياً، وذلك باستخدامه لأدوات تحديد موقع المعلومات متضمنة الدليل، والفهرس، والإحالة، والمؤشر، والارتباط التشعبي[٣١]، إذا توفرت شروط معينة تتمثل في الآتي:

انتفاء المستوى المطلوب من المعرفة بأنَّ المادة أو النشاط يشكل تعدياً، وفي حال توفرها أن يعمل بسرعة على إزالة المادة أو منع الوصول إليها.

عدم تلقيه منفعة مالية منسوبة مباشرة للنشاط الذي يُعد تعدياً، عندما يملك الحق والقدرة للسيطرة على مثل هذا النشاط.

استجابته بسرعة لسحب أو منع الوصول إلى المادة التي يُدعى بأنَّها تشكل تعدياً أو بأنّها موضوع لنشاط التعدي، وذلك بناءً على إخباره بالتعدي المدعى به (كما هو موصوف في القسم (جـ)(٣)).

(٣٠) The Digital Millennium Copyright Act, Op. Cit., p.12.

(٣١) 17 U.S.C. § 512 (d) «INFORMATION LOCATION TOOLS.—A service provider shall not be liable for monetary relief, or, except as provided in subsection (j), for injunctive or other equitable relief, for infringement of copyright by reason of the provider referring or linking users to an online location containing infringing material or infringing activity, by using information location tools, including a directory, index, reference, pointer, or hypertext link, if the service provider— ‘‘(1) (A) does not have actual knowledge that the material or activity is infringing; ‘‘(B) in the absence of such actual knowledge, is not aware of facts or circumstances from which infringing activity is apparent; or ‘‘(C) upon obtaining such knowledge or awareness, acts expeditiously to remove, or disable access to, the material; ‘‘(2) does not receive a financial benefit directly attributable to the infringing activity, in a case in which the service provider has the right and ability to control such activity; and ‘‘(3) upon notification of claimed infringement as described in subsection (c)(3), responds expeditiously to remove, or disable access to, the material that is claimed to be infringing or to be the subject of infringing activity, except that, for purposes of this paragraph, the information described in subsection (c)(3)(A)(iii) shall be identification of the reference or link, to material or activity claimed to be infringing, that is to be removed or access to which is to be disabled, and information reasonably sufficient to permit the service provider to locate that reference or link.»

ويستهدف الإجراء الوارد في الفقرة الأخيرة من النص المذكور إضفاء طابع رسمي، وصقل عملية التعاون[٣٢]، بين مزوِّد الخدمة وصاحب الحق، من خلال اشتراكهما في عبء تنفيذ حقوق المؤلف، وتعاونهما في كشف وإدارة التعدي على حقوق المؤلف[٣٣].

ثانياً - قانون التشهير الأمريكي:

نص القسم ٢٣٠ [٣٤]، من العنوان (V) من قانون الاتصالات الأمريكي Telecommunications Act عام ١٩٩٦، والمعروف أيضاً بقانون آداب الاتصالات Communications Decency Act (CDA)[٣٥]، على عدم معاملة أيّ مزوِّد أو مستخدم لخدمة الحاسوب التفاعلية بصفته ناشراً أو ناطقاً بأيّة معلومات مقدَّمة من قبل مزوِّد المحتوى المعلوماتي[٣٦].

وقد فسرت معظم المحاكم الأمريكية القسم ٢٣٠ المذكور بشكل واسع، لتوفر حماية لمشغلي مواقع الويب، وغيرها من خدمات الحاسوب التفاعلية، في مواجهة الدعاوى الناشئة عن محتوى الغير[٣٧]، وقد شملت بعض التطبيقات القضائية الخاصة بهذا القسم مشغلي محرِّكات البحث.

ففي قضية Parker v. Google رفضت المحكمة ادعاءات التشهير وانتهاك الخصوصية والإهمال المقدَّمة ضد محرّك البحث؛ بسبب إتاحته محتوى الغير التشهيري عبر نتائج البحث؛ تأسيساً على أنَّ القسم ٢٣٠ واضح في أنَّه يهدف إلى توفير حصانة لمزوِّدي الخدمة، مثل محرّكات البحث[٣٨].

(٣٢) House of Representatives (H. Rep.) 105-551 Part 2 (on DMCA), 1998, P 54, available at: http://www.hrrc.org/File/HRept_105-551__pt._2__.pdf4/10/2012.

(٣٣) N.D. O'BRIEN, The Liability of Internet Services Providers for Unlawful Content Posted by Third Parties, degree of MAGISTER LEGUM, Faculty of Law at the Nelson Mandela Metropolitan University, January 2010, p. 123, available at: http://www.nmmu.ac.za/documents/theses/N.D.%20O%E2%80%99BRIEN.pdf.

(٣٤) Section 230 Protections, available at: https://www.eff.org/issues/bloggers/legal/liability/230 18/1/2017.

(٣٥) Jeffrey Neuburger (September 8, 2016), Liability under CDA Section 230? Recent Lawsuit Tries to Flip the Script against Social Media Service, available at: http://newmedialaw.proskauer.com/2016/09/08/liability-under-cda-section-230-recent-lawsuit-tries-to-flip-the-script-against-social-media-service/ 22/1/2017.

(٣٦) 47 U.S.C. §230: "No provider or user of an interactive computer service shall be treated as the publisher or speaker of any information provided by another information content provider.".

(٣٧) Jeffrey Neuburger, Liability under CDA Section 230, Op. Cit.

(٣٨) Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi (2015), Search engine liability for autocomplete suggestions: personality, privacy and the power of the algorithm, =

وفي قضية Manchanda v. Google في نيويورك التي بدأت في شهر آيار (مايو) عام ٢٠١٦، عندما قدَّم السيد Rahul Manchanda - وهو محام - شكوى تتضمن ادّعاءه بأنَّ كلاً من جوجل وياهو ومايكروسوفت قد ألحقوا ضرراً بسمعته؛ لقيامهم بفهرسة بعض مواقع الويب التي وصفته بشكل سلبي. إلا أنَّ المحكمة أكدت في حكمها الصادر في القضية المذكورة أنَّ القسم ٢٣٠ يحصن محرِّكات البحث من المسؤولية المدنية عن الأضرار اللاحقة بسمعته نتيجة محتوى الغير، الذي قامت محرِّكات البحث بتجميعه وإعادة نشره(٣٩).

وفي دعوى حديثة نسبياً (عام ٢٠١٦) طالب المدعي بتعويض قدره /١٩,٢/ تريليون دولار، عن الضرر الذي أصابه في سمعته من نتيجة البحث، إلا أنَّ المحكمة رفضت ذلك استناداً إلى القسم ٢٣٠ من قانون آداب الاتصالات، وهو ما أيدته محكمة الاستئناف. حيث جاء في قرارها أنَّ «الكونغرس الأمريكي وفي إطار سعيه لتشجيع مواقع الويب (مثل جوجل) على إعادة إنتاج المحتوى من قبل مستخدمي الإنترنت الآخرين، قد سنَّ قانون آداب الاتصالات، الذي ينطبق على مزوِّدي الخدمة الحاسوبية التفاعلية، والذي يوفر لهم الحماية في مواجهة الدعاوى التي تسعى لمعاملتهم بصفتهم ناشرين لمحتوى الغير»(٤٠).

وتبين دراسة التطبيقات القضائية في هذا الصدد، أنّها وضعت حدّاً فاصلاً بين الحالات التي يُطبَق فيها القسم ٢٣٠ على محرِّكات البحث، وتلك التي لا يُطبَق فيها هذا القسم.

ففي أحد التطبيقات القضائية قرَّرت المحكمة أنَّ محرِّكات البحث العامة، مثل جوجل وياهو و MSN، «لا تستخدم معايير غير مشروعة للحدِّ من نطاق عمليات البحث التي أجريت عليها»؛ ولذلك فإنَّ محرِّكات البحث لا تلعب أيّ دور في تطوير أيّ عمليات

= International Journal of Law and Information Technology, 2015, 0, 1–29, p. 10, available at: http://eprints.bournemouth.ac.uk/22315/1/Int%20J%20Law%20Info%20Tech-2015-Karapapa-ijlit_eav009.pdf 23/5/2016.

(٣٩) Aaron Rubin and Keval Patel (December 5th, 2016), In a Rough Year for CDA Section 230, Manchanda v. Google Provides Comfort to Website Operators, available at: http://www.sociallyawareblog.com/2016/12/05/manchanda-v-google/ 18/1/2017.

(٤٠) Eric Goldman (July 25, 2016), Search Engine Snippets Protected By Section 230–O'Kroley v. Fastcase, available at: http://blog.ericgoldman.org/archives/2016/07/search-engine-snippets-protected-by-section-230-okroley-v-fastcase.htm 16/1/2016.

بحث غير مشروعة. ولاحظت المحكمة أنَّ مواقع الويب التي تزوِّد «أدوات محايدة» لا تفقد الإعفاء الذي يوفره القسم ٢٣٠ المذكور. وبيّنت المحكمة أنَّ الإعفاء الذي نص عليه قانون آداب الاتصالات لا يُفقَد إلا عندما يكون موقع الويب قد شارك مباشرة وبشكل واضح في تطوير صفة عدم المشروعية التي تمّ الادّعاء بها(٤١).

ومن ثمَّ فإنَّ النتيجة تتلخص في عدم مساءلة محرِّكات البحث عن محتوى الغير، عندما يتعلق الأمر بالتشهير، تأسيساً على دورها السلبي في هذا المجال، وبالمقابل فإنَّ المسؤولية يمكن أن تُثار - بمفهوم المخالفة - في حال ثبوت اشتراكها إيجابياً في ذلك.

ثالثاً - قانون العلامة التجارية الأمريكي:

يتطلب النجاح في دعوى التعدي على العلامة التجارية أن يقوم الشخص بإثبات: (١) أنَّ المدعى عليه قد استخدم، (٢) علامة مطابقة أو مشابهة، (٣) في التجارة، (٤) وأن يكون من المحتمل أن يسبّب هذا الاستخدام التضليل للمستهلكين(٤٢).

ونتيجة لذلك بدأ مالكو العلامات التجارية بتوجيه تركيزهم إلى المعلنين المسؤولين عن شراء العلامات التجارية بوصفها كلمات مفتاحية(٤٣)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد طُرحت قضية إمكانية مساءلة مشغلي محرِّكات البحث عن التعدي المساهم (أو المشترك) على العلامة التجارية (Contributory Infringement).

وحتى تتقرَّر مسؤولية مشغل جوجل، أو أيّ محرك بحث آخر؛ لديه نماذج إعلانية مشابهة لـ(AdWords)، عن التعدي المساهم على العلامة التجارية، يجب على مالك العلامة أن يثبت أولاً وقوع نشاط التعدي، وثانياً أنّ مشغل محرِّك البحث إمّا يحث آخر عمداً على التعدي على العلامة التجارية، أو يستمر في تزويد منتجه (المساحة الإعلانية) لشخص يعلم أو يكون لديه سبب للعلم بأنَّه منخرط في التعدي على العلامة التجارية(٤٤).

وتتطلب الطريقة الأنسب لمعالجة قضية مسؤولية مشغلي محرِّك البحث المحتملة عن التعدي المساهم على العلامة التجارية تحليل نوعين من القضايا؛ يمكن لمالك العلامة

(٤١) Michael L. Smith, Search Engine Liability for Autocompleted Defamation, Op. Cit. p. 325.

(٤٢) Amanda Scardamaglia, Keywords, Trademarks, and Search Engine Liability, Op. Cit., p. 168.

(٤٣) Amanda Scardamaglia, Keywords, Trademarks, and Search Engine Liability, Op. Cit., p. 172.

(٤٤) Lauren Troxclair, Search Engines and Internet Advertisers, Op. Cit., p. 1392.

التجارية اتباعهما. ويتعلق السيناريو الواقعي الأول باستخدام المعلن للعلامة التجارية في نص الإعلان. وقد قرَّرت المحكمة في قضية Geico أنَّ هذا النوع من النشاط يثبت تعدياً على العلامة التجارية من قبل المعلن. ولكن يبدو أنَّ السياسة التي يتبعها جوجل في هذا الشأن تحصنه من المسؤولية المساهمة في هذا الفرض، حيث يطالب جوجل المعلنين بإزالة العلامة بناءً على شكوى من مالكيها(٤٥).

وينشأ السيناريو الثاني والأكثر صعوبة من شراء المعلن العلامة التجارية بوصفها كلمة مفتاحية (Keyword)؛ بغية ربط إعلاناته باستعلامات البحث التي تتضمن العلامة التجارية. وقد انتهت المحاكم إلى نتائج مختلفة عندما واجهت هذا الواقع(٤٦).

ففي حين قرَّرت المحاكم الناظرة في أولى الدعاوى التي تقدَّم بها مالكو العلامات التجارية بعدم شرعية ممارسات محرِّكات البحث، وبضرورة إلزامها بالامتناع عنها. انتهت تطبيقات أخرى إلى أنَّ سياسة محرِّكات البحث الإعلانية لا تشكل مخالفة لقانون العلامات التجارية(٤٧).

ونحن من جانبنا نرجح ما ذهب إليه الاتجاه الأول، ونرى أنَّ مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث تتحقق عندما يقومون ببيع العلامة التجارية المملوكة لإحدى الشركات بوصفها كلمة بحث لشركة أخرى؛ لأنَّ مثل هذا الأمر قد يؤدي إلى تضليل المستهلكين الذي يبحثون عن موقع الويب العائد للشركة المالكة للعلامة التي يريدونها، في حين أنَّ نتيجة البحث قد تقودهم إلى موقع شركة أخرى منافسة.

---

(٤٥) Lauren Troxclair, Search Engines and Internet Advertisers, Op. Cit., p. 1393, 1397.

(٤٦) Lauren Troxclair, Search Engines and Internet Advertisers, Op. Cit., p. 1393.

(٤٧) اختلف الاجتهاد القضائي في الولايات المتحدة باختلاف المحاكم، ففي حين قرَّرت المحاكم الناظرة في أولى الدعاوى التي تقدَّم بها مالكو العلامات التجارية بعدم شرعية ممارسات محرِّكات البحث، وبضرورة إلزامها بالامتناع عنها. وبالمقابل صدر حكم قضائي عن محكمة فيرجينيا بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ في دعوى تقدَّمت بها شركة تأمين ضد محرك البحث جوجل لقيام هذا الأخير ببيع علامتها التجارية ككلمة بحث، حيث قرر هذا الحكم بأن محركات البحث عبر شبكة الإنترنت يمكنها أن تستمر في ممارسة عملية بيع إعلانات تظهر كلما تم البحث عن اسم شركة معينة أو علامتها التجارية، فسياسة جوجل الإعلانية لا تشكل مخالفة لقانون العلامات التجارية وفقاً لما جاء به هذا الحكم، إذ إنه لم يقم في الدعوى أي دليل على أنَّ هذا النشاط وحده كاف ليسبّب تضليلاً للمستهلكين. غير أنَّ هذا الحكم ذاته اعتبر أنَّ الإعلانات التي تظهر في صفحة نتائج البحث والمحتوية على العلامة التجارية العائدة لشركة التأمين المدعية ستؤدي إلى احتمال تضليل المستهلكين ولابدَّ بالتالي من منع شركة جوجل من القيام بالإعلان وفقاً لهذه الطريقة. عدنان غسان برانبو، أبحاث في القانون وتقنية المعلومات، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

الفرع الثاني
القواعد الخاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في بعض الدول الأوروبية

تولت التشريعات الخاصة بالإنترنت في بعض الدول الأوروبية تنظيم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، كما هو الحال في كل من إسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وهو ما أكدته التطبيقات القضائية في تلك الدول.

ففي إسبانيا تطرق القانون رقم ٢٠٠/٣٤ حول خدمات المعلوماتية إلى مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، وشروط تطبيق هذه المسؤولية مأخوذة من نص المادة (١٤) من التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية، فكما يُعفَى مزوِّد خدمات الاستضافة من المسؤولية، يُعفى محرِّك البحث منها، شرط ألا يكون عالماً علماً فعلياً بعدم مشروعية النشاط أو المعلومات التي يرسل إليها(٤٨).

وفي رومانيا تمَّ تعديل الإطار التشريعي بهدف توفير حماية لخدمات محرِّكات البحث من المسؤولية عن المحتوى الذي ينشره الغير. فقد وفرت المادة (١٥) من قانون التجارة الإلكترونية رقم (٣٦٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٧، حماية لخدمات محرِّك البحث التي تجهل بأنَّ المحتوى المنشور غير مشروع. وإذا كان مشغل محرِّك البحث عالماً بأنَّ المحتوى المنشور غير مشروع فيمكنه أن يتجنب المسؤولية بإزالة المحتوى أو منع الوصول إليه. وفي بلغاريا تمّ سنّ قانون التجارة الإلكترونية في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ٢٠٠٦، والذي استبعد المسؤولية عن خدمات محرِّكات البحث التلقائية (الآلية) عن المحتوى(٤٩).

وعلى الصعيد القضائي رفضت محكمة الدرجة الأولى في مدريد في حكمها الصادر في قضية Palomo v. Google Inc بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣، ادّعاءً بخصوص مسؤولية محرِّك البحث عن نتيجة الارتباطات لمواقع ويب ذات محتوى تشهيري. حيث قرَّرت المحكمة عدم مسؤولية محرِّك البحث عن نشر محتوى الغير، ورأت المحكمة أنَّ محرِّك البحث لم يكن لديه العلم بأنَّ المحتوى الذي تمّ ربطه يُعد تشهيراً. كما أشارت المحكمة إلى الاتجاه التشريعي الأوروبي الذي يدل على عدم وجود التزام على وسطاء الإنترنت بمراقبة هذا المحتوى، وهو ما أيدته محكمة استئناف مدريد في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٩ (٥٠).

---

(٤٨) د. أودين سلوم الحايك، مسؤولية مزوِّدي خدمات الإنترنت التقنية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٩، ص ٢٥٤.

(٤٩) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 7.

(٥٠) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 6.

ويمكننا من خلال استعراض الاتجاه التشريعي الذي تبنته الدول المذكورة، وتطبيقاته القضائية، القول بأنَّ مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في تلك الدول تخضع لعدد من القواعد، يمكننا إجمالها فيما يأتي:

١ - لا يتحمّل مشغل محرِّك البحث بالتزام بإجراء مراقبة سابقة وعامة على المحتوى، ولا شكّ أنَّ هذه القاعدة تنعكس إيجاباً على عمل شبكة الإنترنت، لانسجامها مع مبدأ حرِّية التعبير، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنَّه من المعترف به صعوبة القيام بمثل هذه المراقبة، نظراً للكم الهائل من المعلومات المتداولة يومياً على الشبكة، فضلاً عن تكلفته المادية المرتفعة.

٢ - لا يتحمّل مشغل محرِّك البحث بأي مسؤولية عندما يثبت أنَّ دوره كان سلبياً محضاً، وهذا الفرض يتحقق في حال انتفاء علمه بالمحتوى غير المشروع. وذلك بالنظر إلى أنَّ عمل محرِّك البحث ينحصر في إنجازه بصورة تقنية؛ لا دخل للإرادة فيها - من حيث المبدأ -.

٣ - إذا تحقق علم مشغل محرِّك البحث بالمحتوى غير المشروع، ففي هذه الحالة يلتزم بالتصرف، ويتمثل ذلك بسحب المحتوى أو منع الوصول إليه، تحت طائلة قيام مسؤوليته.

وعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تشترك مع بعض الدول الأوروبية، مثل إسبانيا وبلغاريا ورومانيا، من ناحية قيامها بسنِّ نصوص خاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، إلا أنَّه يمكننا من مقارنة هذين الاتجاهين إبراز النقاط الآتية:

١ - كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في مجال تنظيم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، فتشريعاتها تعود إلى الأعوام ١٩٩٦ (قانون آداب الاتصالات)، و١٩٩٨ (قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية).

في حين أنَّ الدول الأوروبية لم تتبنَ نصوصاً خاصة في هذا المجال إلا بعد عام ٢٠٠٠ (التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية - سيأتي ذكره لاحقاً)، كما هو الحال في إسبانيا (عام ٢٠٠٠)، ورومانيا (عام ٢٠٠٢)، وبلغاريا (عام ٢٠٠٦).

٢ - اختلف النهج التشريعي الذي اتبعته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي تبنت نصوصاً خاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث.

فبينما أورد التشريع الأمريكي نصوصاً تفصيلية، وفقاً لأنواع مختلفة من المحتوى الذي تُثار المسؤولية بصدده (التعدي على حقوق الطبع - التشهير). نجد أنَّ الدول الأوروبية قد تبنت نصاً عاماً ينظم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث عن المحتوى غير المشروع، ولا يقتصر على صورة أو صور من هذا المحتوى.

٣ - هناك اختلاف واضح بين الاتجاهين التشريعيين السابق عرضهما بشأن مسؤولية مشغل محرِّك البحث في مجال التشهير.

فبينما أعفى التشريع الأمريكي مزوِّد الخدمة من كلِّ مسؤولية في هذا المجال، نجد أنَّ الدول الأوروبية تبنت قاعدة المسؤولية المحدودة (الإخبار والسحب).

ويترتب على ذلك أنَّ المضرور في مجال التشهير لا يتمتع بحماية فعّالة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - تضمن التشريع الأمريكي شرطين إضافيين لقيام مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث لم نجد لهما مثيل في التشريعات الأوروبية التي تبنت نصوصاً خاصة في هذ المجال. ويتمثل الشرطان في عدم تلقي محرِّك البحث منفعة مالية منسوبة مباشرة للنشاط الذي يُعد تعدياً، عندما يملك الحق والقدرة للسيطرة على مثل هذا النشاط.

وبعد عرض القواعد الخاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في كل من الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية، يصح التساؤل عن وضع هذه المسؤولية في الدول التي لم تتبنَ قواعد خاصة بهذا الشأن، وهو موضوع المطلب التالي.

المطلب الثاني

قواعد مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في الدول التي لم تتبنَ قواعد خاصة

أطلق البعض عبارة «المزوِّدون المنسيّون» على عدد من مزوِّدي الخدمات الذين لم تُنظم مسؤوليتهم بنصوص خاصة، ومن بينهم محرِّكات البحث، ما يطرح التساؤل حول معرفة ما إذا كانت القوانين الجديدة تُطبَق عليهم، أم أنَّهم يخضعون للقواعد العامة في المسؤولية[٥١].

(٥١) المزوِّدون المنسيّون هم: أدلة البحث - محرِّكات البحث - روابط النص المتشعب - منتديات المناقشة. انظر: د.أودين سلوم الحايك، مسؤولية مزوِّدي خدمات الإنترنت التقنية، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

ففي مقابل الاتجاه الأول السابق عرضه، نجد اتجاهاً آخر في عدد من الدول التي لم تضمن تشريعاتها نصوصاً خاصة بمسؤولية مشغلي محرّكات البحث، ومع ذلك لم تخلُ التطبيقات القضائية فيها من التعرض لمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث.

الفرع الأول

قواعد مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في سورية

صدر المرسوم التشريعي رقم (١٧) تاريخ ٢٠١٢/٢/٨ المتضمن قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية في سورية[٥٢].

وبالعودة إلى نصوص هذه القانون نجد أنَّه تناول تنظيم مسؤولية مقدِّمي الخدمات على الشبكة، وتحديداً مقدِّم خدمات النفاذ إلى الشبكة، ومقدِّم خدمات الاستضافة، ومقدِّم خدمات التواصل على الشبكة.

وإذا كان القانون المذكور قد خلا من نص خاص وصريح بشأن تنظيم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث - كما هو الحال في التشريع الأمريكي مثلاً - إلا أنَّ هذا لا يمنع من التساؤل عن إمكانية تطبيق النصوص الناظمة لمسؤولية مقدِّمي الخدمات الآخرين على مشغلي محرِّكات البحث.

فقد عرّفت المادة الأولى من القانون نفسه، مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة بأنَّه:

«مقدِّم الخدمات الذي يتيح التواصل على الشبكة، وذلك عن طريق موقع إلكتروني أو أكثر، أو أيّ منظومة معلوماتية مشابهة»[٥٣].

كما أوضحت المادة الأولى من التعليمات التوضيحية والتنفيذية للقانون، الصادرة بقرار وزارة الاتصالات والتقانة رقم/٢٩٠/ تاريخ ٢٠١٢/٥/٧[٥٤]، أنَّ مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة يدل على:

«كلّ من يقدِّم معلومات أو خدمات على الشبكة، أيّاً كان نوعها، لعامة الجمهور أو

(٥٢) منشور في الجريدة الرسمية (ج.ر) العدد (٧) تاريخ ٢٠١٢/٢/١٥، ص ٢٢١.

(٥٣) كما عرّفت المادة نفسها التواصل على الشبكة بأنَّه: «استخدام الشبكة، أو أيّ منظومة معلوماتية مشابهة، لوضع معلومات أو خدمات، ليس لها طابع المراسلات الشخصية، في متناول عامّة الجمهور أو فئة منه، بحيث يمكن لأيّ فرد الوصول إليها باتّباع إجراءات محدَّدة». وقد أوضحت المادة الأولى من التعليمات التوضيحية والتنفيذية للقانون أنَّ التواصل على الشبكة يدل على « تقديم الخدمات التي يمكن للعموم public الوصول إليها».

(٥٤) منشور في الجريدة الرسمية (ج.ر) العدد (٢٤) تاريخ ٢٠١٢/٦/١٣، ص ٥٨٩.

فئة منه، على موقع إلكتروني أو أكثر، أو أيّ منظومة معلوماتية مشابهة، سواء أكان ذلك يتطلب اشتراكاً أم لا يتطلب، أو كان مجاناً أم في مقابل أجر، أو كان تفاعلياً أو لم يكن».

ويتبين ممَّا تقدَّم أنَّ تعريف مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة لا يقتصر على مقدِّم خدمة محدَّد، أو فئة محدَّدة من مقدِّمي الخدمات، وإنَّما يُعد تعريفاً شاملاً لكل من يقدِّم خدمة على الشبكة للعموم. ومن ثمّ فإننا نرى أنَّ هذا التعريف يشمل مشغلي محرِّكات البحث.

أمَّا عن مسؤولية مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة، فقد ورد النص عليها في المادة (٦) من القانون المذكوره أعلاه، تحت عنوان «الإخبار عن الطابع غير المشروع لمحتوى على الشبكة». حيث نصت الفقرة (أ) من المادة على أنَّه:

« يحق لأيّ متضرر إخبار مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة أو مقدِّم خدمات الاستضافة على الشبكة بالطابع الذي يفترض أنَّه غير مشروع لأيّ محتوى يضعه مقدِّم الخدمات المعني على الشبكة، مع المطالبة بحذفه أو تعديله أو تصحيحه. وتحدِّد التعليمات التنفيذية لهذا القانون البيانات التي يجب أن يتضمنها هذا الإخبار، والآليات الواجب اتّباعها لتوثيقه».

واستناداً إلى النص المذكور فإنَّ مسؤولية مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة - وهو ما ينطبق على مشغلي محرِّكات البحث - تبدأ عند إخباره بالطابع الذي يفترض أنَّه غير مشروع للمحتوى.

ويمكننا أن نستنتج بمفهوم المخالفة أنَّ مقدِّم الخدمات لا يتحمّل بأيّ التزام قبل إخباره بالطابع الذي يفترض أنَّه غير مشروع للمحتوى، وبمعنى أكثر تحديداً فإنَّه لا يتحمل بالتزام بمراقبة المحتوى مسبقاً.

هذا ويشترط في الإخبار حتى ينتج أثره في تحميل مقدِّم الخدمات المسؤولية عن عدم التصرف بناءً عليه أن يتوفر فيه عدد من البيانات(٥٥).

(٥٥) ذكرت المادة (٦) من التعليمات التوضيحية والتنفيذية للقانون المذكور أعلاه البيانات التي يجب أن يتضمنها الإخبار، بنصها على أنَّه: «يحق لأيّ شخص، طبيعي، أو اعتباري، يرى نفسه متضرراً، إبلاغ مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة بالطابع الذي يفترض أنَّه غير مشروع لأيّ محتوى يضعه مقدِّم الخدمات المعني على الشبكة، والمطالبة بحذفه أو تعديله أو تصحيحه، ويجب أن يتضمن البلاغ البيانات التالية: ١) تاريخ الإبلاغ. ٢) في حال كون صاحب الإبلاغ شخصاً طبيعياً: اسمه وعنوانه ومحل إقامته ورقم هاتفه وطبيعة عمله، وفي حال كونه شخصاً اعتبارياً: اسمه وعنوانه ورقم =

وبناءً على ما تقدَّم فإنَّ الإخبار لا يُعد صحيحاً إلا إذا استوفى عدداً من البيانات، والمتمثلة في:

١ - تاريخ الإخبار.

٢ - بيانات خاصة بمقدِّم الإخبار.

٣ - بيانات خاصة بالمحتوى.

٤ - مطالبة مقدِّم الخدمات بالتصرف بناءً على الإخبار.

وختاماً..يجدر بالذكر أنَّ المشرع السوري لم يقيد المتضرر بالأحكام الورادة أعلاه، وترك الباب مفتوحاً أمامه للجوء إلى القواعد العامة في المسؤولية. حيث نصت الفقرة (ج) من المادة (٦) من القانون على أنَّه:

« وفي جميع الأحوال، لا تمنع الأحكام الواردة في هذه المادة المتضرر من اللجوء إلى القضاء وفق القواعد العامة، ولا تحرم مقدِّم خدمات التواصل على الشبكة أو مقدِّم خدمات الاستضافة على الشبكة من حقه في إثبات عدم صحة ما تضمنه الإخبار والمطالبة بالتعويض».

ومن ثمَّ فإنَّ الأحكام الخاصة الواردة في المادة (٦) المذكورة أعلاه تقوم جنباً إلى جنب مع القواعد العامة في المسؤولية المدنية.

الفرع الثاني
قواعد مسؤولية مشغلي محرّكات البحث في فرنسا

لم تتبنَ فرنسا قواعد خاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، مكتفية بتطبيق القواعد العامة في القانونين المدني والجزائي في هذا المجال(٥٦).

فقد صدر قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي رقم ٢٠٠٤- ٥٧٥ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١

= هاتفه وسجله التجاري وطبيعة نشاطه. ٣) وصف المحتوى الذي يفترض صاحب الإبلاغ طابعه غير المشروع، ومكان وتاريخ نشره، وأسباب ذلك الافتراض، متضمنة الإشارة إلى أيّ نصوص قانونية تتعلق بذلك. ٤) الطلب بالحذف أو التعديل أو التصحيح.».

(٥٦) Thibault Verbiest and Prof. Dr. Gerald Spindler, Study on the Liability of Internet Intermediaries, November 12th 2007, p. 19, 88 – 89, available at: http://ec.europa.eu/internal_market/e-commerce/docs/study/liability/final_report_en.pdf 31/3/2018

(LCEN)[٥٧]، إلا أنَّه اكتفى بتنظيم نشاط اثنين فقط من مزوِّدي الخدمات؛ هما مزوِّد خدمة الوصول ومزوِّد خدمات الاستضافة، دون التعرض لمحرِّكات البحث[٥٨].

ويمكننا من خلال مراجعة التطبيقات القضائية الخاصة بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في القضاء الفرنسي استخلاص القواعد الآتية:

أولاً - لا يتحمل مشغلو محرِّكات البحث بالتزام بالمراقبة:

قرَّرت محكمة استئناف باريس في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩، في قضية SARL Publison System v SARL Google France؛ التي تتلخص وقائعها في أنَّ المدعي قاضى محرّك البحث بسبب مقاطع تشهيرية «snippet»، يظهرها الأخير، وروابط للموقع الأصلي، أنَّ محرِّك البحث لا يتحمّل بأيّ التزام لتقرير مدى مشروعية مواقع الويب التي يقوم بفهرستها، والتي تظهر ضمن نتائج البحث. فهو لم ينشئ المعلومات محل النزاع أو يستضيفها، وقيل بأنَّ محرِّك البحث لا يتحمّل بالتزام بممارسة المراقبة. وإضافة إلى ذلك فإنَّه نظراً لحجم المعلومات التي تصل كلّ يوم على مواقع الإنترنت؛ فإنَّ مشغل محرِّك البحث ليس قادراً على تحليل المحتوى الذي يقوم بإتاحته للمستخدمين بواسطة فهارسه[٥٩].

وفي تطبيقات أخرى بيّن القضاء الفرنسي أنَّ فرض التزام على محرِّكات البحث بحذف اقتراحات البحث، سيفرض عليه التزامات لا تتوافق مع عمله، أو يفرض قيوداً على حرّية المعلومات. وهذا ما أكدته محكمة النقض الفرنسية في أحكامها الصادرة في شهري تموز (يوليو) عام ٢٠١٢ وشباط (فبراير) عام ٢٠١٣[٦٠].

وتدور وقائع القضية الأولى بين مغنٍ ومحرِّك البحث جوجل ومجلة على الشبكة، بسبب إتاحة نسخة غير مرخصة من صورة تمثله. وقد رأت المحكمة في هذه القضية أنَّ أمر مزوِّدي الخدمات بمراقبة منشورات المواد التي تشكل تعدياً على الشبكة مستقبلاً، ودون إخبار إضافي، يؤدي إلى فرض التزام عام بمراقبة المحتوى المخزّن والبحث عن

(٥٧) Loi n° 2004-575 du 21 juin 2004 pour la confiance dans l'économie numérique, disponible à l'adresse: http://www.legifrance.gouv.fr.

(٥٨) - د.أودين سلوم الحايك، مسؤولية مزوِّدي خدمات الإنترنت التقنية، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٥٩) Search engine liability in the UK and elsewhere, available at: http://www.linksandlaw.com/news-update65-search-engine-liability-uk.htm 16/5/2016; Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 6.

(٦٠) Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p.15.

النسخ غير المشروعة، كما أنَّه ينشئ أيضاً التزاماً على مزوِّدي الخدمات بتطبيق نظام الفلترة دون قيود زمانية(٦١).

ثانياً - الدور السلبي لمحرِّك البحث:

أكدت التطبيقات القضائية التي تناولت مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في فرنسا، أنَّ الأخير لا يتحمّل مسؤولية، عندما يثبت أنَّ دوره كان سلبياً محضاً.

فقد قرَّرت محكمة النقض الفرنسية أنَّ تركيب الكلمات في سياق اقتراحات البحث لا يحمل معنى مستقلاً؛ وذلك باعتبار أنَّها لا تمثل أيّ رأي أو حكم، وأكدت أنَّ الفلاتر التي يطبقها جوجل - على سبيل المثال - على المحتوى الإباحي لا تُعد ذات علاقة، ولا تُعد كافية لإعطاء معنى مستقل لتركيبات الكلمات(٦٢).

وفي سياق التساؤل عن مدى مسؤولية مشغل محرِّك البحث عن استنساخ ونقل نسخ من الصور المرئية للعموم في فرنسا، فقد أقرت محكمة استئناف باريس أنَّ خدمة البحث لدى محرِّك البحث تضمنت إجراء نسخ من الأعمال البصرية المحمية لفنانين من فرنسا وكندا وأماكن أخرى. وأقرّت أيضاً أنَّ هذه النسخ تمَّ إيصالها إلى العموم في فرنسا. ومن ثمَّ كانت هناك أفعال تعد مباشر على حقوق المؤلف كان من الممكن أن يُسأل محرِّك البحث عنها. ومع ذلك رأت المحكمة أنَّ محرِّك البحث ليس مسؤولاً عن تلك الأفعال. ويبدو - كما رأى البعض - أنَّ المحكمة أسست هذه النتيجة على اعتبار خدمة البحث لدى محرِّك البحث وسيطاً محايداً، ومن ثمَّ لا تتحمّل المسؤولية عن الأفعال الآلية التي تُعد جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الأداء التقني السليم لمحرِّك البحث، على الأقل مادام محرِّك البحث وسيطاً بريئاً، على سبيل المثال بأن يقوم مشغل محرِّك البحث باتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة أو منع الوصول إلى المحتوى الذي يشكل التعدي من فهارسه ومخبأته، عندما يتحقق علمه بالتعدي(٦٣).

وبالمقابل فإنَّ مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث تقرَّرت في عدد من التطبيقات القضائية، ثبت فيها أنَّ دورهم لم يكن مجرّد دور سلبي، وإنَّما تعدى ذلك للقيام بنشاط فعّال في هذا الشأن.

(٦١) - Catherine Jasserand, France: The Court of Cassation puts an end to the Notice and Stay Down Rule, available at: http://kluwercopyrightblog.com/2012/08/14/france-the-court-of-cassation-puts-an-end-to-the-notice-and-stay-down-rule/ 31/3/2018.

(٦٢) Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p. 18.

(٦٣) Barry Sookman, Google's search service exonerated from copyright liability by a French court, Op. Cit.

ففي قضية Le Hotels Méridien v. Google France عام ٢٠٠٤، اعتبرت إحدى المحاكم الفرنسية مشغل محرِّك البحث متعدياً، وقرّرت أنّه قام بدور فعّال في تشجيع المعلنين للتعدي على العلامات التجارية المسجلة(٦٤). وفي تطبيق آخر أيضاً تأكدت مسؤولية مشغل محرِّك البحث جوجل عن قيامه ببيع العلامة التجارية المملوكة لإحدى الشركات ككلمة بحث لشركة أخرى(٦٥).

ثالثاً - التصرف بسرعة لسحب المحتوى أو منع الوصول إليه:

فرض قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي الفرنسي على مزوِّد خدمات الاستضافة على الشبكة، التزاماً بأن يقوم بسرعة بسحب المحتوى غير المشروع، عند تحقق علمه بعدم مشروعيته، دون أن يحدِّد مدة معينة لتنفيذ ذلك الالتزام.

وقد قرَّرت محكمة استئناف باريس في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢ بخصوص جوجل Google وبينيتون Benetton، أنَّ مزوِّد خدمات الاستضافة لم يتحرك بسرعة لسحب المدونة إلا بعد شهر من إعلامه بعدم مشروعيتها(٦٦).

كما قرّرت محكمة باريس في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٦ مسؤولية (google.fr)، وأمرته بإزالة روابط لمواقع ويب تتضمن بيانات تشهيرية حول المدعين، وذلك بعد أن رفض محرِّك البحث طلب المدعين لإزالة تلك الروابط من قائمة النتائج(٦٧).

---

(٦٤) Copyright Infringement And Search Engines, Op. Cit.

(٦٥) تقدَّمت إحدى شركات السياحة والسفر بدعوى ضد فرع شركة جوجل في فرنسا لقيامه ببيع علامتها التجارية إلى شركات أخرى منافسة ككلمات بحث، حيث قرَّرت محكمة البداية الناظرة في الدعوى إلزام فرع شركة جوجل الفرنسي بدفع مبلغ مئة ألف دولار أمريكي كتعويض لشركة السياحة والسفر، فضلاً عن إلزامه لشركة جوجل بالتوقف عن عملية البيع المذكورة وبمنعها من عرض إعلانات لشركات منافسة أخرى على طول صفحة نتائج البحث المرتبطة بعلامات شركة السياحة والسفر التجارية، وقد استأنفت شركة جوجل الحكم المذكور أمام محكمة اسئناف فرساي، والتي قرَّرت في شهر آذار من عام ٢٠٠٥ رد استئناف جوجل وتثبيت الحكم المستأنف. عدنان غسان برانبو، أبحاث في القانون وتقنية المعلومات، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٦٦) Amanda de Carlo, La responsabilité de l'hébergeur internet vis-à-vis des tiers, Mémoire soutenu publiquement pour l'obtention du diplôme de la Faculté Libre de Droit, d'Economie et de Gestion (FACO), 25 Juin 2008, p. 54, disponible à l'adresse: http://www.lepetitjuriste.fr/wp-content/uploads/2011/05/La%20responsabilit%C3%A9%20de%20l%27h%C3%A9bergeur%20internet%20vis-%C3%A0-vis%20des%20tiers.pdf 31/3/2018.

(٦٧) Caroline Chancé and Carol A. F. Umhoefer, France: a worldwide right to be forgotten?, available at: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=b5623f91-f0a0-4cc4-bc47-158aa0873bb8 19/3/2018.

ومع ذلك تبقى قاعدة عدم مساءلة مشغلي محرِّكات البحث خاضعة لبعض الاستثناءات، وخصوصاً ما يتعلق بسوء الاستخدام. كما هو الحال في محرِّكات البحث التي تمَّت برمجتها لتقتصر على الإشارة إلى المحتوى غير المشروع، كالمحتوى المخالف للآداب المتعلق بالقاصرين. على سبيل المثال فيما يتعلق بالمحتوى غير المشروع، مثل التمييز العنصري، فقد قضت المحاكم الفرنسية بأنَّه يجب على محرِّكات البحث تصفية محتويات فهارسها الآلية (٦٨).

الفرع الثالث

قواعد مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث على الصعيد الأوروبي:

يتناول هذا الفرع دراسة مدى ملاءمة التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية لمشغلي محرِّكات البحث، ومن ثمَّ عرض مجموعة من التطبيقات القضائية لهذه المسؤولية.

أولاً - مدى ملاءمة أحكام التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية لمشغلي محرِّكات البحث:

تعرض البعض لدراسة مدى ملاءمة أحكام التوجيه الأوروبي رقم ٣١/٢٠٠٠ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٨، المتعلق بـ «بعض المظاهر القانونية لخدمات مجتمع المعلومات وخصوصاً التجارة الإلكترونية في السوق الداخلية» (E-Commerce Directive)(٦٩)، لمشغلي محرِّكات البحث، وذلك وفق اتجاهين مختلفين:

الاتجاه الأول - إقرار تطبيق التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية على مشغلي محرِّكات البحث.

الاتجاه الثاني - رفض تطبيق التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية على مشغلي محرِّكات البحث.

ونتناول دراسة هذين الاتجاهين تباعاً:

(٦٨) TGI Paris 22/5/2000, 20/11/2000. Thibault Verbiest and Prof. Dr. Gerald Spindler, Study on the Liability of Internet Intermediaries, Op. Cit., p. 19, 88 – 89.

(69) Directive No. 2000/31/EC of the European Parliament and of the Council of 8 June 2000 on certain legal aspects of information society services, in particular electronic commerce, in the Internal Market (Directive on electronic commerce), available at: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=6393 1/8/2018.

الاتجاه الأول - إقرار تطبيق التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية على مشغلي محرِّكات البحث:

تطبيقاً لهذا الاتجاه يمكن لمشغل محرِّك البحث - بموجب التشريع الأوروبي - أن يعتمد على اثنين من أوجه الدفاع الرئيسة الخاصة بخدمات مجتمع المعلومات، وهما التخزين المؤقت (المخبأة)، والاستضافة.

١ - مفهوم مزوِّد الخدمة في التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية:

عرَّفت المادة ٢- ب من التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية، مزوِّد الخدمة بأنَّه «أيُّ شخص طبيعي أو اعتباري يقدِّم إحدى خدمات مجتمع المعلوماتيّة»(٧٠).

ويُقصد بخدمات مجتمع المعلوماتية أيّ خدمة تُقدَّم عادةً بمقابل، وتُقدَّم عن بعد، وبوسائل إلكترونية، وبناءً على طلب شخصي من المستفيدين من الخدمات، لمعالجة وتخزين البيانات(٧١).

ويبدو ممَّا تقدَّم أنَّ التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية يعتمد تعريفاً وظيفياً لمزوِّد الخدمة؛ حيث يصفه من خلال:

(٧٠) Art. 2 (b) «prestataire»: toute personne physique ou morale qui fournit un service de la société de l'information.

(٧١) « 'service': tout service de la société de l'information, c'est- à -dire tout service presté normalement contre rémunération, à distance par voie électronique et à la demande individuelle d'un destinataire de services. Aux fins de la présente définition, on entend par: les termes -'à distance': un service fourni sans que les parties soient simultanément présentes, - 'par voie électronique': un service envoyé à l'origine et reçu à destination au moyen d'équipements électroniques de traitement (y compris la compression numérique) et de stockage de données, et qui est entièrement transmis, acheminé et reçu par fils, par radio, par moyens optiques ou par d'autres moyens électromagnétiques, -'à la demande individuelle d'un destinataire de services': un service fourni par transmission de données sur demande individuelle »; Lilian Edwards and Charlotte Waelde, Online Intermediaries and Liability for Copyright Infringement, p. 11, available at: http://www.era.lib.ed.ac.uk/bitstream/1842/2305/1/wipo-onlineintermediaries.pdf 31/3/2018; Dzmitry Miskevich, Comparative Analysis of Online Intermediary Liability Regimes in US and EU, LL.M Short Thesis, Central European University March 29, 2012, p. 12, available at: http://www.etd.ceu.hu/2012/miskevich_dzmitry.pdf 1/1/2013; Lilian Edwards, Role and Responsibility of Internet Intermediaries in the Field of Copyright and Related Rights, p. 8, available at= =http://www.wipo.int/copyright/en/doc/role_and_responsibility_of_the_internet_intermediaries_final.pdf 18/1/2013.

١ - المهام التي يُفترَض أن يضطلع بها «النقل أو التخزين المؤقت أو الاستضافة».

٢ - والطريقة التي يُفترَض أن يعمل بها: «عادة مقابل أجر»، و«بوسائل إلكترونية»، و«بناءً على طلب المستخدم».

بدلاً من إدراج قائمة بالخصائص أو المتطلبات الثابتة لتعيين فئة محدَّدة من المشغلين(٧٢).

ومن ثمَّ فإنَّ هذا التعريف لا يقتصر على مزوِّدي خدمات الإنترنت التقليديين، ولكنَّه يشمل أيضاً الأشخاص الذين يشاركون في تقديم المعلومات، أو أدوات البحث على الشبكة للحصول على ربح، (مثل Google - MSN - LexisNexis - WestLaw)(٧٣).

وقد رأت محكمة العدل الأوروبية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ٢٠١٠، أنَّ محرِّك البحث يمكن أن يُعد من خدمات مجتمع المعلوماتيّة بالمعنى المقصود في توجيه التجارة الإلكترونية؛ باعتبار أنَّه يقدِّم خدمته عن بعد، بواسطة الأجهزة الإلكترونية لمعالجة وتخزين البيانات، بناءً على طلب فردي من المستفيدين من الخدمات، وتكون عادة مقابل أجر(٧٤). ومن ثمَّ ينبغي أن يكون محرِّك البحث خاضعاً - من حيث المبدأ - لقواعد الاستضافة، مادام محايداً في الإحالة إلى محتوى الغير(٧٥).

(٧٢) Béatrice Martinet Farano, Internet Intermediaries' Liability, Op. Cit., p. 20.

(٧٣) Lilian Edwards and Charlotte Waelde, Online Intermediaries and Liability, Op. Cit., p. 11; Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement A comparative study between US and EU approaches (To what extent should an ISP be held liable for third-party copyright infringement?), Master Thesis, Faculty of Law, Tilburg University, August 2009, p. 57, available at: http://arno.uvt.nl/show.cgi?fid=96103 18/1/2013.

(٧٤) - Katja Weckström, Liability for Trademark Infringement for Internet Service Providers, July 2010, p. 23 - 24, available at: http://works.bepress.com/katja_weckstrom/1 31/3/2018.

(مقابل أجر): إنَّ تقديم الخدمة للمستفيدين مجاناً لا يعني أنَّ مزوِّد الخدمة يقع خارج نطاق تطبيق التوجيه الأوروبي مادامت هذه الخدمة تشكل جزءاً من نشاط اقتصادي. على سبيل المثال توفر شركة Google محرِّك البحث مجاناً للجمهور، ولكن الخدمة ساعدتها على إنشاء شركة ناجحة للغاية تحقق أرباحاً بطرق أخرى، ومن ثمّ فإنَّها تُعد مشمولة بأحكام التوجيه الأوروبي. ولاشك أنَّ عدم شمول الشركة بهذه الأحكام يدفعها للتوقف عن تقديم خدماتها مجاناً، ممَّا يلحق الضرر بالجمهور. انظر: Lilian Edwards and Charlotte Waelde, Online Intermediaries and Liability, Op. Cit., p. 11.

(٧٥) Google France and Google v. LVMH. Béatrice Martinet Farano, Internet Intermediaries' Liability, Op. Cit., p. 104 - 105.

٢ - نصوص التوجيه الأوروبي الخاصة بالتخزين المؤقت (المخبأة) والاستضافة:

المخبأة[٧٦] هي «التخزين المؤقت والآلي والوسيط» للمعلومات أثناء الاتصال بين الغير. أمّا الاستضافة فهي تخزين المعلومات المقدّمة من قبل متلقي الخدمة. وإنَّ الاختلاف الرئيس بين وجهي الدفاع يتمثل في أنَّ دفاع الاستضافة يتطلب أن تقوم الخدمة بسرعة بإزالة المحتوى غير المشروع بناءً على معرفتها الفعلية أو المفترضة، بينما يتطلب دفاع التخزين المؤقت (المخبأة) - على خلاف ذلك - فقط قيام مزوِّد الخدمة بإزالة المحتوى من الشبكة أو منع الوصول إليه عندما تتوفر لديه المعرفة الفعلية بأنَّ المحتوى تمَّت إزالته من الشبكة، أو عندما يصدر أمر من المحكمة أو السلطة الإدارية بإزالته[٧٧].

الاتجاه الثاني - رفض تطبيق التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية على مشغلي محرِّكات البحث:

لم يلحظ التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية أيّة شروط لإعفاء محرِّك البحث من المسؤولية، ممَّا يعني أنَّه لا يستفيد من أنظمة المسؤولية المخففة الواردة فيه، لا بل يخضع للقواعد العامة في المسؤولية[٧٨].

وكمثال على الحجة التي طورتها المحاكم الأوروبية لرفض منح مشغلي محرِّكات البحث الحماية بموجب التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية، يمكننا أن نأخذ قرار محكمة ميلانو - إيطاليا عام ٢٠١١. حيث كان التركيز في هذه القضية منصباً على مسؤولية مشغل محرِّك البحث بموجب أحكام الملاذ الآمن المتعلقة بالتخزين المؤقت (المخبأة) والاستضافة. ومن وجهة نظر المحكمة فإنَّ الدفاع الخاص بالاستضافة يتعذر تطبيقه؛ باعتبار أنَّه يغطي حصراً نشاط تخزين المعلومات المقدَّمة من قبل الغير، في الوقت الذي رأت فيه المحكمة أنَّ محرِّك البحث يستضيف النتائج المجمعة لجميع عمليات البحث التي يقوم بها مستخدموه، ويقوم بدوره بإتاحتها لهم. وعلى الرغم من أنَّ هذا النشاط يشكل تخزيناً لمعلومات مقدّمة من قبل المستفيد من الخدمة، بالمعنى المقصود في التوجيه، إلا أنَّ تزويد الاقتراحات التي يتمّ

---

(٧٦) يسمح التخزين المؤقت للمحتوى دون تعديله على مخدِّمات محلية بزيادة فعالية وسرعة الوصول إليه؛ ذلك أنَّه ليس على مستخدم الشبكة أن يطلب البيانات من مصدرها. انظر:
O'BRIEN, The Liability of Internet Services Providers, Op. Cit., P 110.

(٧٧) Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p. 14.

(٧٨) د.أودين سلوم الحايك، مسؤولية مزوِّدي خدمات الإنترنت التقنية، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

إنتاجها آلياً بالاعتماد على هذه المعلومات، يُعد قراراً واعياً ومركزاً تجارياً من قبل الشركة، وهو ما يتجاوز مجرّد تخزين عمليات البحث التي يقوم بها المستخدمون(٧٩).

وفي قضية أخرى (عام ٢٠١٣) أوضحت المحكمة تفسير «دفاع الاستضافة»، وذهبت إلى أنَّ وسائل الحماية التي يكفلها التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية تتسم بطابع استثنائي، ويجب عدم التوسع في تفسيرها. ورأت المحكمة أنَّه يجب قصر نصوص الإعفاء من المسؤولية على الحالات التي يكون فيها مزوِّد الخدمة مجرّد وسيط (a mere intermediary) للمعلومات، وليست له أيّة علاقة بالمحتوى مطلقاً، ولذلك يُعد دوره سلبياً تماماً فيما يتعلق بالمحتوى الذي ينقله آخرون على شبكة الإنترنت(٨٠).

ثانياً - التطبيقات القضائية لمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث في الدول الأوروبية في ظل غياب قواعد خاصة:

نعرض فيما يلي عدداً من التطبيقات القضائية لمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، في عدد من الدول الأوروبية، التي لم تتبنَ قواعد خاصة في هذا الصدد.

١ - التشهير:

عُرضت العديد من الحالات على القضاء في جميع أنحاء العالم، إلا أنَّ النتائج كانت متنوعة، ومازال هناك غموض قانوني حولها. ففي بعض الحالات تقرَّرت مسؤولية مشغل محرِّك البحث عن التشهير، بناءً على تلقيه إخبار بالمحتوى، وفي حالات أخرى تمّ نفي مسؤوليته. وبالإضافة إلى أنَّ المحاكم قد تنتهي إلى أحكام مختلفة فيما يتعلق بمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث، فإنَّ المنطق الذي تتبعه المحاكم في الوصول إلى النتيجة القضائية يختلف إلى حد كبير، لدرجة أنَّه لا يمكن افتراض وجود اتجاه قضائي ثابت(٨١).

فقد قرَّرت محكمة العدل الأوروبية في قضية Milorad Trkulja v. Google Inc LLC عام ٢٠٠٩ أنَّه بمجرد أن يعلم محرِّك البحث بالشكوى المتعلقة بالتشهير، فإنَّه يمكن معاملته كناشر لذلك المحتوى إذا لم يقم بإزالته خلال مدة معقولة(٨٢).

---

(٧٩) AB v Google, Tribunale Ordinario di Milano, 24 March 2011.See: Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p. 15 - 16.

(٨٠) Tribunale di Milano, Ordinanza 23 May 2013. See: Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p. 16.

(٨١) Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p. 3.

(٨٢) تتلخص وقائع القضية في أنَّ السيد Trkulja رفع دعوى ضد Google بعد أن اكتشف أنَّ اسمه =

كما قضت محكمة أسترالية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٧ بمسؤولية محرِّك البحث عن تشهيره بالمدعية Janice Duffy، بسبب إظهاره روابط لمقالات غير مرغوبة على أحد المواقع، عند البحث عن اسمها على محرِّك البحث. وذلك على الرغم من أنَّ دوره يقتصر على تقديم خدمة تقوم بتوليد الروابط. واعتبرت المحكمة أنَّ محرِّك البحث مسؤول عن نشر المقالات التشهيرية لقيامه بتزويد روابط تشعبية لهذه المقالات، ولو أنَّه كان قد اقتصر على نشر عناوين الإنترنت (URLs)[٨٣]، دون الروابط التشعبية لما قامت مسؤوليته[٨٤].

وفي هذا السياق يشير البعض إلى وجود سوابق قضائية - بموجب الشريعة العامة الأسترالية - تقضي بأنَّ من يقتصر دوره على توزيع المعلومات، كبائع الصحف والمكتبة، يمكن أن يتحمّل المسؤولية عن نشر المعلومات. ولكن تختلف هذه السوابق عن وقائع القضية التي بين أيدينا في أنَّ بائع الصحف أو المكتبة يختاران المنشورات التي يقومان ببيعها أو إعارتها، بينما يتمثل دور محرِّك البحث في فهرسة الإنترنت بالكامل، وهو ما لا يتوفر له العلم به؛ ولذلك يرى البعض أنَّ المحكمة قد أخطأت، وأنَّه في حال استئناف القضية فإنَّ على المحكمة أن تتبنى تعريفاً ضيقاً لكلمة «المنشور». كما أنَّ إصلاح القانون التشريعي يمثل خياراً آخر لتصحيح هذا الخطأ في القانون الأسترالي؛ فالقسم ٢٣٠ من قانون آداب الاتصالات كانت سيوفر حماية لمحرِّك البحث في الظروف ذاتها لو كانت هذه القضية قد أُثيرت في الولايات المتحدة[٨٥].

وفي بريطانيا قاضى السيد تاميز كلاً من Google Inc. و Google UK Ltd. بسبب ما يزيد على ثمانية تعليقات نُشرت على مدونة يستضيفها موقع Blogger.com الذي يتمّ تشغيله من قبل محرِّك البحث. وفي الوقائع تبين قيام السيد تاميز بإخبار محرِّك البحث باعتراضاته على التعليقات، وكان الأخير قد اتصل بمؤلف المدونة الذي قام طوعاً بحذف التعليقات، وقد استغرق الأمر ما يزيد على (٥) أسابيع ليتمّ حذف التعليقات[٨٦].

= كان مرتبطاً بأنشطة إجرامية في نتائج بحث جوجل في الويب والصور. انظر:
Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p. 13.

(٨٣) Uniform Resource Locator: an Internet address.

(٨٤) Jeremy Malcolm, Liability Hammer Comes Down on Google, But Hits Users, available at: https://www.eff.org/deeplinks/2015/10/liability-hammer-comes-down-google-hits-users 11/5/2016.

(٨٥) Jeremy Malcolm, Liability Hammer Comes Down on Google, Op. Cit.

(٨٦) Nick Armstrong (6 March 2013), UK: Google Can Be Liable In Defamation Law As A "Publisher" Of Defamatory Words On Blogger.com, available at: http://www.mondaq.com/x/225020/Libel+Defamation/Google+can+be+liable+in+defamation+law+as+a+publisher+of+defamatory+ words+on+Bloggercom 21/5/2016.

ولما كانت المسؤولية عن التشهير تقوم فقط على عاتق مؤلف المحتوى التشهيري أو محرِّره أو ناشره، فإنَّه كان من الواجب على المحكمة أن تبين فيما إذا كان المدعى عليه يُعد ناشراً للمواد المرسلة على المدونة(٨٧).

وفي هذا السياق رأت المحكمة أنَّ محرِّك البحث لعب دوراً سلبياً فيما يتعلق بموقع Blogger.com؛ ولذلك لا يُعد «ناشراً» سواء أكان قبل تلقي الإخبار(٨٨)، أم بعده(٨٩).

ومن العوامل الهامة التي أخذتها المحكمة بعين الاعتبار هو أنَّه لم يكن مطلوباً من محرِّك البحث أن يقوم باتخاذ أيّ خطوات إيجابية من الناحية الفنية في عملية استمرار إمكانية الوصول إلى المواد المزعجة، فدوره - كمزوِّد للمنصة - هو مجرّد دور سلبي، سواء أكان قد أُخبِر باعتراض صاحب الشكوى أم لا. علاوةً على الحقيقة المتمثلة في أنَّ محرِّك البحث قادر من الناحية التقنية على إزالة المشاركات المخالفة لا يكفي لتحويل دوره إلى ناشر. كما رأت المحكمة أنَّ محرِّك البحث قد بذل العناية المعقولة «Reasonable Care» عندما قام بتمرير الشكوى إلى المدوّن(٩٠).

إضافةً إلى ما سبق فقد وجدت المحكمة أنَّ المدة التي بقيت فيها التعليقات على المدونة بعد أن تلقى محرِّك البحث الاعتراض المبدئي تُعدّ قصيرة للغاية(٩١)، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف المحيطة التي تتضمن عدد المنشورات الهائل على صفحات موقع Blogger.com، وأنَّ عمليات التحقيق التي قام بها محرِّك البحث للتحقق من صحة الادّعاءات كانت غير عملية(٩٢).

---

(٨٧) Internet platforms can assume the role of publisher and become liable for defamation, rules Court of Appeal, available at: http://www.out-law.com/en/articles/2013/february/internet-platforms-can-assume-the-role-of-publisher-and-become-liable-for-defamation-rules-court-of-appeal/ 21/5/2016.

(٨٨) لم يكن هناك أيّ ادعاء بمسؤولية جوجل قبل أن يتمّ إخباره من قبل السيد تاميز، وتمحور السؤال حول ما إذا كان إخبار جوجل يحوله إلى ناشر. انظر:
Timothy Pinto & Adam Rendle, Google not liable for defamatory content on its Blogger.com platform Conflicting decisions from the English High Court, Taylor Wessing LLP 2012, p. 2, available at: http://united-kingdom.taylorwessing.com/fileadmin/files/docs/Google-not-liable-for-defamatory-content-on-Blogger.com.pdf 21/5/2016.

(٨٩) Nick Armstrong, Google Can Be Liable In Defamation Law, Op. Cit.
كما ذكر البعض أنَّ قرار المحكمة يتعارض مع قرارات سابقة للمحكمة العليا؛ قضت فيها بمسؤولية جوجل بوصفه ناشراً في ظروف مماثلة بشكل واضح Davison v Habeeb وأنَّ المدعى عليه ناشر لمجموعات اليوزنت التي قام باستضافتها Godfrey v Demon [1999] EWHC QC 244. انظر:
Timothy Pinto & Adam Rendle, Google not liable for defamatory content, Op. Cit., p. 2.

(٩٠) Timothy Pinto & Adam Rendle, Google not liable for defamatory content, Op. Cit., p.2.

(٩١) Nick Armstrong, Google Can Be Liable In Defamation Law, Op. Cit.

(٩٢) Timothy Pinto & Adam Rendle, Google not liable for defamatory content, Op. Cit., p.2.

بدوره قام السيد تاميز باستئناف الحكم؛ حيث أكدت محكمة الاستئناف ما ذهب إليه الحكم من ناحية قصر المدة، ورأت أنَّه ليس من المحتمل أن يكون هناك عدد هام من الناس قاموا بقراءة التعليقات في الفترة الممتدة بين الإخبار وحذف التعليقات، ومن هنا فإنَّ الضرر اللاحق بسمعة المدعي خلال هذه الفترة لم يكن جدياً. إلا أنَّ المحكمة من ناحية أخرى قرَّرت أنَّ محرِّك البحث - بوصفه مشغلاً لمنصة المدونات Blogger.com - يُعد ناشراً بمجرّد إخباره بالشكوى الخاصة بالتشهير(٩٣).

ويرى البعض أنَّه على الرغم من أنَّ المدعي خسر دعواه إلا أنَّ القرار يمثل عامل ضغط على مزوِّدي خدمة الإنترنت للتصرف بسرعة في حال إخبارهم؛ حتى يكونوا في منأى من المسؤولية - بصفتهم ناشرين - عن المنشورات التشهيرية الخاصة التي يرسلها المستخدمون(٩٤).

وفي هذا الصدد يظهر الاختلاف بين الاتجاه المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثل في تبني قاعدة إعفاء مزوِّدي الخدمات من المسؤولية، وفقاً لنص القسم ٢٣٠ من قانون آداب الاتصالات، وبين الاتجاه المتبع في الدول الأوروبية، والذي يقوم على مسؤولية مزوِّد الخدمة في حال إخباره بالمحتوى الذي يُعد تشهيرياً، وعدم تصرفه بناءً على هذا الإخبار.

٢ - التعدي على العلامة التجارية:

تناولت بعض التطبيقات القضائية البحث في مدى مسؤولية مشغلي محرِّك البحث عن التعدي على العلامة التجارية، ومن أمثلتها:

فقد قرَّرت محكمة العدل الأوروبية في قضية Google v. Louis Vuitton عام ٢٠١٠، أنَّ مزوِّد خدمة الإحالة (Referencing) على الإنترنت، الذي يقوم بتخزين إشارة - بوصفها كلمة مفتاحية - مطابقة لعلامة تجارية، وتنظيم عرض الإعلانات على أساس تلك الكلمة المفتاحية، لا يستخدم تلك الإشارة؛ لذلك لم تقرّر المحكمة مسؤولية محرِّك البحث عن التعدي على العلامة التجارية. ورأت المحكمة أنَّه إذا لم يكن مزوِّد خدمة الإحالة على الإنترنت قد لعب دوراً فعّالاً من النوع الذي يعطيه المعرفة أو السيطرة على البيانات المخزنة، فإنَّه لا يمكن اعتبار مزوِّد الخدمة - مثل محرِّك البحث - مسؤولاً عن البيانات التي قام بتخزينها بناءً على طلب أحد المعلنين، ما لم يكن قد علم بالطابع غير المشروع لتلك البيانات أو لنشاطات المعلن، وأخل بالتصرف بسرعة لإزالة البيانات أو منع الوصول إليها(٩٥).

(٩٣) Nick Armstrong, Google Can Be Liable In Defamation Law, Op. Cit.
(٩٤) Nick Armstrong, Google Can Be Liable In Defamation Law, Op. Cit.
(٩٥) Gönenç Gürkaynak & Others, Understanding Search Engines, Op. Cit., p. 8.

وفي بريطانيا، قرّر القاضي في قضية Interflora Inc v. Marks and Spencer Plc عام ٢٠١٣، أنَّ قيام المدعى عليهم بشراء 'Interflora' ككلمة مفتاحية يجعلهم مسؤولين عن التعدي عن العلامة التجارية؛ لأنَّهم لم يمكِّنوا مستخدمي الإنترنت، أو مكّنوهم بصعوبة، من التحقق ممَّا إذا كانت الخدمة التي تشير إليها الإعلانات قد أُنشئت من قبل مالك العلامة التجارية نفسه أو من قبل الغير(٩٦).

وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أنَّ الدعاوى المتعلقة بمسؤولية محرِّك البحث تتطلب أن نوازن بدقة بين عدد من المصالح: مصلحة مالكي العلامة التجارية، ومصلحة المستهلكين، والمنافسة عموماً. فقد اعترفت المحاكم بأنَّ الإعلان عبر شبكة الإنترنت هو مجرّد شكل حديث للإعلان المقارن، الذي يُعد في النهاية جيداً بالنسبة لكل من المستهلكين والمنافسة؛ لأنّه يشجع على الاختيار. وهذا ما أكده القاضي في قضية Interflora- المشار إليها سابقاً - فقد لاحظ أنَّ الإعلان عبر الكلمات المفتاحية لا يُعد مرفوضاً - بشكل حتمي - من منظور العلامة التجارية. وعلى خلاف ذلك يعترف القانون القضائي في هذا المجال بأنَّ الإعلان عبر الكلمات المفتاحية - كقاعدة عامة - يشجع على المنافسة(٩٧).

٣ - التعدي على المعلومات الخاصة بالأفراد:

يمكننا أن نستنتج بناءً على الحكم الصادر عن محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٣(٩٨)، في قضية Google Spain v AEPD، أنَّ العديد من طلبات إزالة الاقتراحات - بما فيها معلومات الأفراد الشخصية - ستكون ناجحة تأسيساً على قانون حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (EU data protection law)، حتّى لو لم يكن الشخص المعني قد أصيب بضرر. ومع ذلك لا يمكن افتراض وجود التزام عام بالنسبة للاقتراحات المتعلقة بأسماء الشركات، أو الشخصيات العامة، أو تلك التي تتعارض مع حقوق الملكية(٩٩).

(٩٦) Amanda Scardamaglia, Keywords, Trademarks, and Search Engine Liability, Op. Cit., p. 172.

(٩٧) Amanda Scardamaglia, Keywords, Trademarks, and Search Engine Liability, Op. Cit., p. 176.

(٩٨) Available at: http://curia.europa.eu/juris/document/document_print.jsf?doclang=EN&docid=152065 1/8/2018.

(٩٩) Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi, Search engine liability for autocomplete suggestions, Op. Cit., p. 3.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع المسؤولية المدنية لمشغلي محرِّكات البحث على شبكة الإنترنت، ولما كان هذا الموضوع يثير الكثير من القضايا، فقد اكتفينا بدراسة وتحديد القواعد القانونية الناظمة لهذه المسؤولية، سواء أكان في الدول التي تبنت قواعد خاصة في هذا الشأن، أم بالنسبة للدول التي اكتفت بالقواعد العامة في المسؤولية، أم بالقياس على القواعد الخاصة بمسؤولية مزوِّدي خدمات الإنترنت الآخرين.

واتسمت الدراسة بطابع عملي، من خلال عرض مجموعة من التطبيقات القضائية، التي تناولت موضوع الدراسة، في ظل كل من الاتجاهين المذكورين أعلاه.

ونختم هذه الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

١ - على الرغم من الاتجاهات المختلفة في تنظيم مسؤولية مزوِّدي محرِّكات البحث، فقد التقت في نهاية المطاف في نقطة واحدة؛ تتمثل في عدم مساءلة مشغلي محرِّكات البحث مدنياً - من حيث المبدأ - شريطة توفر بعض الضوابط والشروط.

٢ - تبنى قانون حقوق الطبع في الألفية الرقمية الأمريكي سياسة التعاون بين مزوِّدي الخدمات وأصحاب حقوق الطبع، حيث ألقى بعبء مراقبة الشبكة على صاحب الحق نفسه، باعتباره الأقدر على تعيين المحتوى الذي يشكل تعدياً على حقه.

٣ - يُشترط للقول بانتفاء مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث إثبات أنَّ دورهم كان سلبياً .

٤ - لا يتحمّل مشغلو محرِّكات البحث بالتزام بالمراقبة العامة والمسبقة على المحتوى المتاح على شبكة الإنترنت، وهذا ما ينسجم مع مبدأ حرّية التعبير.

٥ - يلتزم مشغلو محرِّكات البحث بالتصرف، بناءً على حصول معرفتهم أو إخبارهم بالمحتوى غير المشروع، لسحب هذا المحتوى أو منع الوصول إليه.

٦ - تضمنت العديد من التشريعات النص على استثناء «النسخ المخبأة»، وهو ما يزيد من فعالية عمل الشبكة، دون خوف مزوِّد الخدمات من تعرّضه للمسؤولية عن التعدي على حقوق المؤلف.

٧ - لا يتمتع المضرور في مجال التشهير في الولايات المتحدة بحماية فعّالة؛ فالقسم

٢٣٠ من قانون آداب الاتصالات الأمريكي لعام ١٩٩٦ منح مزوِّدي الخدمات إعفاءً من المسؤولية.

التوصيات:

١ - دعوة المشرعين في الدول التي لم تتولَ بعد تنظيم مسؤولية مشغلي محرِّكات البحث إلى تبني قواعد تشريعية خاصة بهذا الموضوع، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى شيوع استخدام محرِّكات البحث، من قبل أفراد المجتمع جميعاً، وبشكل يومي تقريباً.

٢ - إنَّ التنظيم التشريعي لمسؤولية مشغلي محرِّكات البحث يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية: مشغل محرّك البحث - أصحاب الحقوق (كالمؤلف ومالك العلامة التجارية والمضرور من التشهير و...) - مستخدمو شبكة الإنترنت.

٣ - التعاون الدولي في وضع تشريعات تتناول تنظيم شبكة الإنترنت، في جميع المجالات عموماً، ومسؤولية مشغلي محرِّكات البحث خصوصاً، انسجاماً مع الطابع العالمي لشبكة الإنترنت.

٤ - دعوة الأفراد الذين يستخدمون محرِّكات البحث لقراءة بنود الخدمة التي يقدّمها محرّك البحث الذي يستخدمونه، وسياسات الخصوصية لديه.

«تمّ بحمد الله وتوفيقه»

المراجع

أولاً - اللغة العربية:

- د. أمجد عبد الهادي الجوهري، تغطية مصادر المعلومات العربية في محرِّكات البحث على شبكة الإنترنت، مؤتمر محرِّكات البحث على الإنترنت (نحو جيل جديد لمحرِّكات البحث العربية)، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، ٦ - ١٠ فبراير (شباط) ٢٠٠٥، متوفر على: http://unpan1.un.org/intradoc/http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024173.pdf.
- د.أودين سلوم الحايك، مسؤولية مزوِّدي خدمات الإنترنت التقنية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٩.
- د. خالد عبد الفتاح محمد، تحليل وفرز النتائج في محرِّكات بحث الشبكة العنكبوتية، مؤتمر محرِّكات البحث على الإنترنت (نحو جيل جديد لمحرِّكات البحث العربية)، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، ٦ - ١٠ فبراير (شباط) ٢٠٠٥، متوفر على: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024178.pdf.
- عدنان غسان برانبو، أبحاث في القانون وتقنية المعلومات (دراسات لا غنى عنها من أجل ترسيخ دور المعلوماتية في تطوير المجتمع ونمو اقتصاده)، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- د. عمر يونس محمد، الطبيعة القانونية لمحرِّك البحث عبر الإنترنت، مؤتمر محرِّكات البحث على الإنترنت (نحو جيل جديد لمحرِّكات البحث العربية)، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية ٦ - ٨ فبراير (شباط) ٢٠٠٥، متوفر على: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024178.pdf.

ثانياً - اللغة الفرنسية:

- Amanda de Carlo, La responsabilité de l'hébergeur internet vis-à-vis des tiers, Mémoire soutenu publiquement pour l'obtention du diplôme de la Faculté Libre de Droit, d'Economie et de Gestion (FACO), 25 Juin 2008, disponible à l'adresse: http://www.lepetitjuriste.fr/wp-content/uploads/2011/05/La%20responsabil-

it%C3%A9%20de%20l%27h%C3%A9bergeur%20internet%20vis-%C3%A0-vis%20des%20tiers.pdf

ثالثاً - اللغة الإنجليزية:

Articles, Studies:

- Aaron Rubin and Keval Patel (December 5th, 2016), In a Rough Year for CDA Section 230, Manchanda v. Google Provides Comfort to Website Operators, available at: http://www.sociallyawareblog.com/2016/12/05/manchanda-v-google/.
- Amanda Scardamaglia, Keywords, Trademarks, and Search Engine Liability, Society of the Query Reader, available at: http://networkcultures.org/query/wp-content/uploads/sites/4/2014/06/12.Amanda_Scardamaglia.pdf.
- Barry Sookman, Google's search service exonerated from copyright liability by a French court (January 31st, 2011), available at: http://www.barrysookman.com/2011/01/31/google%E2%80%99s-search-service-exonerated-from-copyright-liability-by-a-french-court/.
- Béatrice Martinet Farano, Internet Intermediaries' Liability for Copyright and Trademark Infringement: Reconciling the EU and U.S. Approaches, Transatlantic Technology Law Forum (TTLF) Working Papers No. 14, 2012, available at: http://www.law.stanford.edu/sites/default/files/publication/300252/doc/slspublic/farano_wp14-4.pdf.
- Prof. Brian Fitzgerald, Damien O'Brien and Dr. Anne Fitzgerald, Search Engines Liability for Copyright Infringement, available at: http://eprints.qut.edu.au/7883/1/7883.pdf .
- Caroline Chancé and Carol A. F. Umhoefer, France: a worldwide right to be forgotten?, available at: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=b5623f91-f0a0-4cc4-bc47-158aa0873bb8.
- Catherine Jasserand, France: The Court of Cassation puts an end

to the Notice and Stay Down Rule, available at: http://kluwercopyrightblog.com/2012/08/14/france-the-court-of-cassation-puts-an-end-to-the-notice-and-stay-down-rule/.

- Dzmitry Miskevich, Comparative Analysis of Online Intermediary Liability Regimes in US and EU, LL.M Short Thesis, Central European University March 29, 2012, available at: http://www.etd.ceu.hu/2012/miskevich_dzmitry.pdf.
- Eric Goldman (July 25, 2016), Search Engine Snippets Protected By Section 230–O'Kroley v. Fastcase, available at: http://blog.ericgoldman.org/archives/2016/07/search-engine-snippets-protected-by-section-230-okroley-v-fastcase.htm.
- Gönenç Gürkaynak, İlay Yılmaz, Derya Durlu, Understanding Search Engines: A Legal Perspective on Liability in the Internet Law Vista", available at: http://www.elig.com/docs/Understanding_Search_Engines__A_Legal_Perspective_on_Liability_in_the_Internet_Law_Vista.pdf.
- Jeffrey Neuburger (September 8, 2016), Liability under CDA Section 230? Recent Lawsuit Tries to Flip the Script against Social Media Service, available at: http://newmedialaw.proskauer.com/2016/09/08/liability-under-cda-section-230-recent-lawsuit-tries-to-flip-the-script-against-social-media-service/.
- Jeremy Malcolm, Liability Hammer Comes Down on Google, But Hits Users, available at: https://www.eff.org/deeplinks/2015/10/liability-hammer-comes-down-google-hits-users.
- Katja Weckström, Liability for Trademark Infringement for Internet Service Providers, July 2010, available at: http://works.bepress.com/katja_weckstrom/1.
- Lauren Troxclair, Search Engines and Internet Advertisers: Just One Click Away from Trademark Infringement?, 62 WASH. & LEE L. REV 1365 (2005), available at: http://law2.wlu.edu/deptimages/Law%20Review/62-3Troxclair.pdf.

- Lilian Edwards, Role and Responsibility of Internet Intermediaries in the Field of Copyright and Related Rights, available at= =http://www.wipo.int/copyright/en/doc/role_and_responsibility_of_the_internet_intermediaries_final.pdf.
- Lilian Edwards and Charlotte Waelde, Online Intermediaries and Liability for Copyright Infringement, available at: http://www.era.lib.ed.ac.uk/bitstream/1842/2305/1/wipo-onlineintermediaries.pdf.
- Michael L. Smith, Search Engine Liability for Autocompleted Defamation: Combating The Power of Suggestion, Journal of Law, Technology & Policy [Vol. 2013, available at: http://illinois-jltp.com/journal/wp-content/uploads/2013/12/Smith.pdf.
- N.D. O'BRIEN, The Liability of Internet Services Providers for Unlawful Content Posted by Third Parties, degree of MAGISTER LEGUM, Faculty of Law at the Nelson Mandela Metropolitan University, January 2010, available at: http://www.nmmu.ac.za/documents/theses/N.D.%20O%E2%80%99BRIEN.pdf.
- Nick Armstrong (6 March 2013), UK: Google Can Be Liable In Defamation Law As A "Publisher" Of Defamatory Words On Blogger.com, available at: http://www.mondaq.com/x/225020/Libel+Defamation/Google+can+be+liable+in+defamation+law+as+a+publisher+of+defamatory+words+on+Bloggercom.
- Stavroula Karapapa* and Maurizio Borghi (2015), Search engine liability for autocomplete suggestions: personality, privacy and the power of the algorithm, International Journal of Law and Information Technology, 2015, 0, 1-29, available at: http://eprints.bournemouth.ac.uk/22315/1/Int%20J%20Law%20Info%20Tech-2015-Karapapa-ijlit_eav009.pdf.
- Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement A comparative study between US and EU approaches (To what extent should an ISP be held liable for third-party copyright infringement?), Master Thesis, Fac-

ulty of Law, Tilburg University, August 2009, available at: http://arno.uvt.nl/show.cgi?fid=96103.

- Timothy Pinto & Adam Rendle (2012), Google not liable for defamatory content on its Blogger.com platform Conflicting decisions from the English High Court, Taylor Wessing LLP 2012, available at: http://united-kingdom.taylorwessing.com/fileadmin/files/docs/Google-not-liable-for-defamatory-content-on-Blogger.com.pdf.
- Thibault Verbiest and Prof. Dr. Gerald Spindler, Study on the Liability of Internet Intermediaries, November 12th 2007, available at: http://ec.europa.eu/internal_market/e-commerce/docs/study/liability/final_report_en.pdf.

Without author:

- Copyright Infringement And Search Engines (March 14, 2011), available at: http://legalonline.blogspot.com/2011/03/copyright-infringement-and-search.html.
- Internet platforms can assume the role of publisher and become liable for defamation, rules Court of Appeal (18 Feb 2013), available at: http://www.out-law.com/en/articles/2013/february/internet-platforms-can-assume-the-role-of-publisher-and-become-liable-for-defamation-rules-court-of-appeal/.
- Section 230 Protections, available at: https://www.eff.org/issues/bloggers/legal/liability/230.
- Search Engine Liability for Copyright Infringement, available at: http://www.lawteacher.net/free-law-essays/copyright-law/a-balanced-view-on-search-engine-liability-for-copyright-infringement.php.
- Search engine liability in the UK and elsewhere, available at: http://www.linksandlaw.com/news-update65-search-engine-liability-uk.htm.

Civil Liability of the Internet Search Engines Operators Comparative Study

Dr. Arwa Takwa

Abstract:

Search engines are classified among the most important technical facilities necessary for benefitting from the information and services available on the internet.

Without such engines we can not possibly take advantage of the net, particularly since the are available free to the network users.

As it is the case with all the internet applications and services, such engines may be abused for the commitment of illegal actions that may include, among others, infringement of the author's copyright, infringement on a trade mark and defamation.

This research deals with the civil liability of search engines operators for such actions through illustrating the various legislative trends in connection therewith.

Two trends can be identified in this respect; in some countries, such as the U.S.A., special rules have been laid down in relation to this issue which tend most of the time to provide protection to search engine operators against liability if certain conditions have been met, whereas other countries, such as France, have settled for only applying the general rules of liability in this respect.

To deal with the subject in detail this study has been divided into two main parts :

- **Object One** : Rules of the liability of search engines operators in the countries which have adopted special rules.
- **Object Two** : Rules of the liability of search engines operators in the countries which have not adopted special rules.